المحور الأول: مبادئ عامة في الاقتصاد:

مبادئ الاقتصاد:

المبحث الأول : مفاهيم علم الاقتصاد:

ان مصطلح علم الاقتصاد اللاتيني Economic : هو كلمة يونانية قديمة تتكون من قسمين ، Oikos وتعني المنزل و Nomo s وتعني تدبير ، وبذلك فان علم الاقتصاد هو علم تدبير الشؤون المنزلية .

تعريف علم الاقتصاد Definition of Economic Science

يحظي علم الاقتصاد بتعاريف لا حصر لها فلكل منا وجهة نظر في تعريف علم الاقتصاد ينطلق من الزاوية التي يفهم كل منا هذا العلم ، حتى لقد قيل بان تعاريف علم الاقتصاد تتعدد بتعدد الاقتصاديين ، ولكن هنالك قواسم مشتركة تربط هذه التعريفات بعضها مع البعض الآخر لتكون لدينا مجموعة محددة منها بتعدد المدارس الاقتصادية المعروفة ، ومن هذه التعريفات ما يأتي : – التعريف الرأسمالي : ويمثله مؤسس علم الاقتصاد آدم سميث الذي يعرفه بانه ؛ العلم الذي يختص بدراسة الوسائل التي يمكن للامة من خلالها أن تغتني ماديا ، أما الفريد مارشال ؛ فيرى بانه علم يدرس الثروة من جهة ويدرس الانسان من جهة اخرى ، اما سام ويلسون ؛ فينظر الى علم الاقتصاد بأنه : دراسة الكيفية التي يختار الفرد والمجتمع بها استخدام الموارد الانتاجية لانتاج السلع وتوزيعها حاليا وفي المستقبل ، ويعرفه البعض بانه علم الندرة او علم ادارة الموارد النادرة .

– التعريف الاشتراكي : يرى اوسكار لانكه ؛ بأنه علم القوانين الاجتماعية للعملية الاقتصادية ، اما نيكيتين فيرى بأنه علم تطور العلاقات الاجتماعية للإنتاج ، أي العلاقات الاقتصادية بين البشر .

النظرية الاقتصادية Theory of Economic تعرف النظرية عموما بانها مجموعة من التعريفات تبين عددا من الفرضيات التي تخص ظاهرة معينة يمكن من خلالها التوصل إلى استنتاجات تستخدم في التنبؤ بسلوك الظاهرة في المستقبل، عبارة عن مجموعة من التعاريف للمفردات الاقتصادية التي تستخدم في وضع افتراضات معينة يمكن استخدامها بواسطة التحليل المنطقي للوصول الى استنتاجات تستخدم في التنبؤ بمستقبل الظاهرة وتحت ظروف محددة .

* هدف النظرية : هو محاولة تفسير أسباب حدوث الظاهرة الاقتصادية وبالتالي التنبؤ بما ستكون عليها مستقبلا، من أجل التهيؤ لمواجهة الآثار المحتملة التي يتركها تطور الظاهرة

الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي Mecro Economic

Macro Economic & عادة تقسم النظرية الاقتصادية الى جانبين هما : الاقتصاد الجزئي ؛ والذي يتعلق بالسلوك الاقتصادي للأفراد Individuals والمشاريع Firms ويركز الاهتمام فيه على تكوين الأسعار

والكميات المطلوبة والكميات المعروضة التي تحددها هذه الأسعار ، والايرادات التي تحققها المشاريع والتكاليف والأرباح وما إلى ذلك . اما الاقتصاد الكلي ؛ فانه يتعلق بكليات المجاميع التحليل الاقتصادي ، فهو يتعلق بمشاكل الاقتصاد الوطني ككل ، كالانتاج الكلي والاستخدام الكلي والدخل القومي والمستوى العام للاسعار والسياسات المالية والسياسات النقدية للبلد ومشاكل التضخم والبطالة والاستثمار وسياسة البنك المركزي والضرائب وما إلى ذلك .

مناهج البحث الاقتصادي Economic Research Methods

من اجل الحصول على نتائج مقنعة لاختبار فرضيات اي مشكلة اقتصادية يراد دراستها فان البحث الاقتصادي العلمي يعتمد على منهجين هما :

* المنهج الاستنباطي Deductive Method ويقوم على اساس التجريد ، اي تجريد الظاهرة المراد دراستها من العوامل المؤثرة فيها ، ويسمى المنهج النظري او المنهج الاستنتاجي ، وهذه الطريقة تستند على فرض عام للوصول الى قواعد جديدة تطبق على حالات خاصة بطريقة التحليل المنطقي. (ويعبر عن هذا المنهج بالانتقال من العام الى الخاص)

* المنهج الاستقرائي Inductive Method ويسمى المنهج التجريبي أو المنهج الواقعي ويقوم على أساس مراقبة وتحليل الوقائع بتفاصيلها الدقيقة للوصول منها إلى نتائج عامة فمثلا عند ملاحظة ارتفاع أسعار بعض السلع عندما يزداد دخل فئة من المستهلكين يمكن التوصل الى إن الأسعار ترتفع كلما ارتفع الدخل، ويعبر عن هذا المنهج بالانتقال من الخاص الى الكام) فمثلا نلاحظ من خلال دراستنا أن الشركة تزداد فيها المبيعات عندما زاد من الاتفاق على بحوث السوق ووسائل التسويق وان الشركة الأخرى ازدادت ايراداتها عندما زادت من الإنفاق على نشاط البحث والتطوير على تحسين أداء العاملين وهكذا نستطيع وضع الاستنتاج العام الذي يقول بان نشاط البحث والتطوير يؤدي الى نمو وتحسين ايرادات الشركات وبالتالي النشاط الاقتصادي عموما.

طرق التحليل الاقتصادي Economic Analyses Methods

يتحقق التحليل الاقتصادي بواحدة أو أكثر من الطرق الآتية : * الطريقة الوصفية Descriptive Methodاي تحليل الظواهر المختلفة بطريقة لفظية تعتمد على الوصف اللفظي) دون أن يكون هنالك رابط بين مكونات الظاهرة، وغالبا ما يكون الباحث فيها عرضة للأخطاء

* الطريقة الرياضية Mathematical Method اي تحديد العلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية وصياغتها على شكل معادلات كمية لتلافي وقوع الخطأ المنطقي الوارد في التحليل اللفظي ، ومن ثم تترجم النتائج إلى عبارات لفظية)

* الطريقة القياسية Econometrics Method أحيانا لا يكتفي الباحث بوصف الظاهرة المدروسة ، كما لا يكتفي بتحديد العلاقات الدالية بين المتغيرات ولكنه يحاول ربط هذه المتغيرات بعلاقات كمية يستخدم فيها الرياضيات والإحصاء للحصول على نتائج تمكنه من التنبؤ المستقبلي للظاهرة المدروسة .

النظم الاقتصادية Economic Systems

النظام الاقتصادي يتكون عادة من القواعد والقوانين والتقاليد والمبادي (التي تحكم عمليات ونشاطات الاقتصاد القومي) ويتم من خلالها استخدام الموارد الإنتاجية المتاحة المحدودة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة.

وتختلف النظم الاقتصادية بعضها عن البعض الآخر في طريقة الإجابة على الأسئلة الشائعة الآتية بع د ماذا ننتج ؟ وكم ننتج ؟ و كيف ننتج ؟ ولمن ننتج ؟

وهنالك ثلاثة أنواع من النظم الاقتصادية التي يجيب كل منها عن هذه الأسئلة بشكل يختلف عن الآخر :

* النظام الرأسمالي Capitalist System : ويسمى نظام المشروع الحر، أو النظام الفردي ، وفيه تكون جميع الثروة او جميع الموارد الاقتصادية مملوكة للأفراد ، وان الأسئلة الاقتصادية يمكن حلها بواسطة آلية الأسعار.

* النظام الاشتراكي Socialist System : و يسمى نظام الاقتصاد المخطط او النظام المركزي، وفيه تكون جميع الثروة او جميع وسائل الإنتاج مملوكة للمجتمع الذي تمثله الدولة المركزية ، وان الإجابة على الأسئلة الاقتصادية تتم عن طريق سلطة تخطيط مركزي .

النظام المختلط Mixed System: وهو مزيج من كلا النظامين ، اذ يمكن اعتباره نظاما فرديا ذو قطاع عام كبير ، أو اعتباره نظاما مخططا ذو قطاع خاص كبير ، وهو بذلك نظام يشترك في الإجابة على الأسئلة الاقتصادية فيه كلا القطاعين الخاص والعام . وهو الأكثر انتشارا في عالم اليوم .

المشكلة الاقتصادية The Economic Problem

كل علم له مشكلة خاصة به ويكون من واجباته ايجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة، وتقوم المشكلة الاقتصادية على عنصرين اساسيين هما :

1- الحاجات المتعددة Multiple Needs أي أن الحاجات الانسانيت كثرة جدا ولا يمكن حصرها كالحاجة الى المأكل والملابس والسكن والدواء والاستجمام والصحة ووسائل النقل والتعليم والثقافة وغيرها ، فضلا عن أن هذه الحاجات تتجدد د باستمرار فعند اشباع حاجة منها الا فسرعان ما تتجدد الرغبة في اشباعها بعد حين ، فتناول الطعام اليوم لا يغني عنه في الغد ، وكذلك الملابس والدواء ووسائل الراحة وما الى ذلك من الحاجات الانسانية المادية والمعنوية المتعددة والمتجددة .

2- القدرة النسبية Relative Scarcity اي ان وسائل اشباع هذه الحاجات (وهي الموارد الاقتصادية) ، فهي محدودة الوجود وغير مطلقة وان كمياتها الموجودة في الطبيعة لا تكفي لاشباع جميع الحاجات الآنفة .

لذلك فان الحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية يتمثل في كيفية تخصيص هذه الموارد المحدودة من اجل اشباع اكبر قدر ممكن من هذه الحاجات المتعددة والمتجددة .

الحاجات الاقتصادية Economic Needs

تعرف الحاجة بانها مجرد الرغبة في الحصول على وسائل بقاء الانسان والمحافظة عليه ، أي أن الحاجة تتحقق بمجرد الرغبة ، . وللحاجة مهما كان نوعها ثلاث عناصر

1- الاحساس بالألم (كالجوع والعطش والبرد والمرض.....الخ).

2- معرفة الوسيلة (أو الوسائل الاطفاء هذا الالم .

3- الرغبة في استخدام هذه الوسيلة لإطفاء هذا الالم .

خصائص الحاجة اقتصادية

قابليتها للتعدد والتجدد : يقصد بالتعدد ان الحاجات الإنسانية كثيرة ومتعددة فالإحساس بالجوع يدفع إلى البحث عن وسائل إشباعها ولكن هذه الوسائل متعددة وغير متشابهة بين البشر فمنهم من يشبعها بالخبز او الحم أو الفاكهة أو الخضار او خليط منها الخ ، كذلك فان إطفاء الم الجوع لا يقف عند أول مرة بل سرعان ما تعود الحاجة مرة أخرى.

قابلية الحاجة إلى الإشباع : فالحاجة التي لا يمكن إشباعها مثل الحاجة الى العلم أو الحاجة الى الشهرة وغيرها ليست حاجات اقتصادية

تعدد وسائل إشباع الحاجة الواحدة : فإذا كانت هنالك بدائل متعددة لإشباع حاجة ما فهي حاجة اقتصادية كالسيارة او الملابس او الطعام وما إلى ذلك .

السلع Goods

تعرف السلع بأنها كل الأشياء المفيدة والنافعة والتي يحتاجها الناس لإشباع حاجاتهم الإنسانية ، وهنالك نوعين من السلع من حيث الوفرة والندرة هما

- السلع الحرة Free goods: وهي الأشياء النافعة والموجودة في الطبيعة بشكل غير محدود وان استخدامها لا تترتب عليه أية تكلفة (مثل الماء والهواء وأشعة الشمس) وهذا النوع من السلع يكون خارج نطاق علم الاقتصاد .

- السلع الاقتصادية Economics Goods : وهي السلع النافعة والموجودة بشكل نادر وان الحصول عليها يحتاج الى تكاليف ولا يمكن الحصول عليها مجانا .

وهنالك نوعين من هذه السلع الاقتصادية هي :

1- السلع المادية (الثروة) كالاراضي الزراعية والمكائن والمواد الأولية والمناجم والمواد الخام ... الخ

2- السلع غير المادية (الخدمات) كالخدمات التعليمية والطبية والسياحية .....الخ

أهداف النظام الاقتصادي The Objectives of the Economic

تتمثل الأهداف الرئيسية التي تسعى المجتمعات إلى تحقيقها فيما يلي : اولا :الكفاءة Efficiency: وتعني الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية (لا بد من التمييز بين الموارد الاقتصادية وعوامل الانتاج والمدخلات) ، وعادة يميز الاقتصاديون بين ثلاثة أنواع من الكفاءة:

- الكفاءة الفنية : وتعني إنتاج أكبر كمية من السلع والخدمات بأقل تكلفة ممكنة.

- الكفاءة الاقتصادية (التوزيعية): وتعني إنتاج السلع والخدمات بالكميات التي يريدها المجتمع .

- الكفاءة الاجتماعية : وتعني انتاج السلع والخدمات بشكل لا يضر بحق الأجيال القادمة بالموارد الاقتصادية

ثانيا : النمو الاقتصادي Economic Growth : ويعرف بأنه زيادة كمية السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها في المجتمع مع مرور الزمن لتتلائم مع زيادة متطلبات الحياة والرفاهية وزيادة السكان .

ثالثا : الاستقرار الاقتصادي Economic Stability : ويعني ذلك ثبات المستوى العام للأسعار وعدم وجود تقلبات غير طبيعية في أسعار السلع والخدمات .

رابعا : العدالة Justice in Distributive : وتعني توزيع الدخل أو الناتج القومي بين أفراد المجتمع بطريقة عادلة.

النشاط الاقتصادي

1- **مفهوم النشاط:** النشاط الاقتصادي يعبر عن مجموعة من الأفعال و الأعمال المنسقة لها أهداف معينة و تجري في إطار اجتماعي معين مثلا،: نشاط فني - نشاط رياضي نشاط سياسي...

- **مفهوم النشاط الاقتصادي:** يعبر عن مجموعة من الأفعال و المبادرات التي يأخذها الفرد أو المجتمع في الميدان الاقتصادي أي فيما يخص: الإنتاج المبادلة- التوزيع و الاستهلاك. - يمكن ترتيب النشاط الاقتصادي في إطار فروع و قطاعات اقتصادية (زراعية- صناعية - خدماتية - تجارية...).

- **تعريف القطاع الاقتصادي:** يتكون القطاع الاقتصادي من مجموعة من الفروع الاقتصادية التي لها نفس النشاط

الرئيسي.

- **تعريف الفرع الاقتصادي:** يتكون الفرع الاقتصادي من مجموعة من الوحدات الاقتصادية التي لها علاقة تكاملية فيما بينها.

- **تعريف الوحدة الاقتصادية:** الوحدة الاقتصادية هي المؤسسة الاقتصادية تقوم بنشاط اقتصادي معين: إنتاج – تقديم خدمة – تجارة... .

القطاعات الاقتصادية الرئيسية

القطاع 1: (secteur primaire) يضم الزراعة – الصيد و الغابات.

القطاع 2: (secteur secondaire) يضم الصناعة – البناء والأشغال العمومية.

القطاع 3: (secteur tertiaire) يضم النقل – التجارة – الخدمات و الإدارات العمومية.

2– المفاهيم الأساسية العامة التي تعبر على الجوانب المختلفة للنشاط الاقتصادي:

الإنتاج – المبادلة – التوزيع – الاستهلاك..

- **الإنتاج:** عملية اقتصادية هدفها تحويل المواد الأولية أو بواسطة وسائل عمل من أجل خلق قيم استعماليه valeurs d ' usages ، تلبي الحاجيات الفردية و الجماعية للمجتمع. – من أهم عناصر الإنتاج: العمل – رأس المال – الأرض – "التنظيم". – العمل: يعتبر العمل العنصر الأساسي و الرئيسي لكل نشاط اقتصادي و هو عبارة عن القوى الفكرية، الجسدية و العصبية التي يبذلها الشخص خلال قيامه بنشاط اقتصادي.

- **رأس المال:** هي تلك الأشياء المكتشفة (التي اكتشفها الإنسان من أجل القيام بعملية الإنتاج واستعمل الإنسان وسائل عديدة طورها بفضل عمله الفكري و الثقافي و الفني وتعبر هذه الوسائل عن المستوى التقني و التكنولوجي للمجتمع.

- توجد وسائل إنتاج بالمعنى الضيق و أخرى بالمعنى الواسع.

- **بالمعنى الضيق:** هي مجموع الأشياء التي يضعها العامل بينه و بين موضوع العمل مثلا آلة خياطة أو منشار...

- **بالمعنى الواسع:** هي كل الشروط المادية التي لا تستعمل مباشرة في عملية التحويل و لكن تعتبر من العوامل الضرورية لكي تتم هذه العملية مثلا: الطرقات – السدود – المباني ... ..

- **الأرض:** تحتوي الأرض على المواد الخاضعة للتحويل أي كل المواد الخام و المواد الأولية: الغاز – البترول –

الحديد. العلاقة الموجودة بين هذه العناصر أن الإنسان بفضل عمله الاجتماعي و أثناء عملية النشاط الاقتصادي لا يستعمل وسائل عمل من أجل تحويل المواد الأولية، ليتحصل على سلع تلبي حاجياته و شمال و العناصر: وسائل العمل، تسمى "القوى الإنتاجية الاجتماعية".

المبادلة: هي نشاط اقتصادي يعبر عن عملية نقل البضاعة من شخص إلى شخص آخر أو عملية تقديم سلعة مقابل سلعة أخرى نقدية أو غير نقدية.

و المبادلة تختلف عن التداول فالمبادلة مرتبطة بوظائف، تجارية، و تعبر عن عملية انتقال السلع من شكل إلي شكل آخر أما عملية التداول فهي مرتبطة بوظائف الخدمات وتعبر عن عملية نقل البضائع من مكان إلى آخر.

أما عملية التداول فهي مرتبطة بوظائف الخدمات وتعبر عن عملية نقل البضائع من مكان المر آخر من الكل الصيانة – التغليف و التخزين.

التوزيع: يعبر عن عملية تقسيم الدخل الكلي أو الناتج الوطني (الكلي) بين الطبقات الاجتماعية التي تشارك بعد كلية مباشرة أو غير مباشرة في عملية النشاط الاقتصادي و هذا التقسيم يتم على شكل مداخيل: أجور العمل – ارح لأصحاب المؤسسات (ربوع لأصحاب الأراضي) .

– **الاستهلاك**: هي عملية استعمال السلع المنتجة أو الخدمات المقدمة، و يمكن التمييز بين الاستهلاك النهائي و الاستهلاك المنتج.

– **الاستهلاك النهائي**: عبارة عن عملية استعمال السلع و الخدمات من أجل سد حاجيات أفراد المجتمع سواء كانت حاجيات فردية أو جماعية.

– **الاستهلاك المنتج**: هو عملية ثم تمدد أو تواصل عملية الإنتاج باستعمال المواد الأولية و المواد نصف المصنعة.

التنظيم: هو تجميع عناصر الإنتاج و خلق مشروعات جديدة، و القيام بالإنتاج يكون باستخدام تكنولوجيا جديدة و ذلك بغرض تحقيق الربح، و من هذا التعريف يتضح أن التنظيم نوع خامس من العمل يعكس ضرورة توافر قدرات خاصة لدى المنظم أو رب العمل الذي يقوم بعملية التنظيم و يستطيع أن يكون شخصا أو مجموعة من الأفراد أو هيئة و من مهامه:

– القدرة على تجميع و تنسيق عناصر الإنتاج المختلفة.

– السعي إلى تحقيق الربح و تعظيمه. – القدرة على اتخاذ زمام المبادرة.

– القدرة على الإبداع و الابتكار و الرغبة في خلق مشروع جديد.

– اتخاذ القرارات المصيرية الجزئية.

ملاحظة 1: من وجهة نظر المسير يعتبر هذا التعريف للتنظيم كعنصر من عناصر الإنتاج أما من وجهة النظرية الاقتصادية فالتنظيم هو نوع خاص من العمل.

بائع التجزئة. أما بالنسبة

ملاحظة 2: من وجهة نظر المسير فالتوزيع هو عملية نقل السلعة من بائع الجملة إلى للاقتصاديين فالتوزيع هو تقسيم الدخل الكلي أو الناتج الوطني بين أفراد المجتمع.

النشاط الاقتصادي

يعرف النشاط الاقتصادي (Economic activity) بأنه المجهود الذي يبذله الأفراد بهدف تلبية الرغبات وإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية، أو من أجل كسب الأموال، وتوفير السلع الإنتاجية المختلفة والخدمات

المحور الثاني: الأعوان الاقتصاديين:

تعريف الأعوان الاقتصاديين :

في المجتمعات الحديثة، الإنتاج والاستهلاك ليسا من عمل أشخاص منعزلين، ولكن من عمل مجموعة أشخاص ومؤسسات. بعض هذه المؤسسات لها طابع اقتصادي مثل المصانع و أخرى لها طابع مالي مثل البنوك وبعضها لها طابع اجتماعي مثل إدارة الضمان الاجتماعي. وهؤلاء هم العناصر الفاعلة أو العناصر التي تقوم بالنشاط الاقتصادي ويدعون بالأعوان الاقتصاديين.

هم الأشخاص أو مجموعات الأشخاص الذين يقومون بمضمون النشاط الاقتصادي أي بالإنتاج و المبادلة والاستهلاك.

2. فئات الأعوان الاقتصاديين :

يرتب الأعوان الاقتصاديين حسب الوظيفة الأساسية التي يقومون بها، وعلى هذا الأساس بمكننا ملاحظة خمس فئات وهي:

- العائلات
- المؤسسات الاقتصادية
- المؤسسات المالية : الإدارات
- العالم الخارجي (باقي العالم)

أ. العائلات: LES MIEYAGES

* **تعريف** : هي وحدات اقتصادية دورها الأساسي هو الاستهلاك أي استهلاك السلع و الخدمات فهذه العملية مرتبطة بالحياة اليومية.

* **تصنيف العائلات :**

حسب الإقامة : عائلات مقيمة داخل التراب الوطني و عائلات غير مقيمة مثل السياح، العمال الأجانب الموسميين (المؤقتين).

حسب المهنة: الفلاحون، عمال أجزاء) الزراعة، الحرفيون، أصحاب المهن الحرة المحامون، الأطباء...)، الموظفون، العمال في المؤسسات، الأشخاص بدون عمل (البطالين، ربات البيوت، الأطفال، العجزة والمتقاعدين و الجنود في الثكنات.

* **وظيفة العائلات:** قلنا بأن الدور الأساسي للعائلات هو الاستهلاك غير أنها تقدم أيضا بالعمل فهي تقدم جهدا أو قوة عمل للمؤسسات والإدارات والمؤسسات المالية وتتحصل في المقابل على أجور و مرتبات تنفقها في شراء مختلف السلع والخدمات.

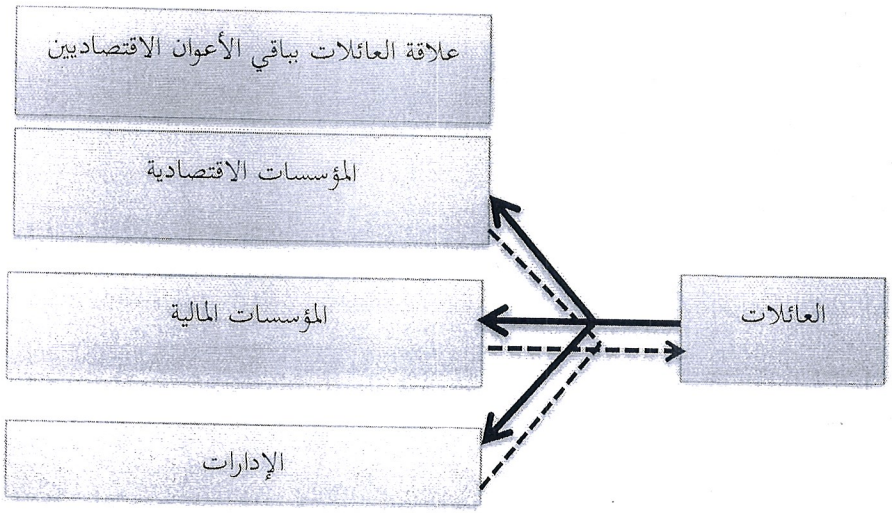

أجور و مرتبات ⟶

عمل ⟵

ب . المؤسسات الاقتصادية : LES ENTREPRISES ECONOMIQUES

هي وحدات منظمة تضم وسائل مادية و مالية و موارد بشرية لتنتج سلعا و خدمات موجهة للبيع و تهدف إلى تحقيق الربح

* أنواع المؤسسات اقتصادية

حسب طبيعة النشاط تصنف المؤسسات الاقتصادية إلى :

- مؤسسات صناعية (إنتاجية)
- مؤسسات تجارية .
- مؤسسات فلاحية.
- مؤسسات خدمية.

ملاحظة: تعتبر مؤسسة البريد والمواصلات (بريد الجزائر) من ضمن المؤسسات الاقتصادية الأن عائداتها تأتي من تقديم خدمات البريد.

*** وظيفة المؤسسات الاقتصادية :**

الوظيفة الأساسية للمؤسسات في الإنتاج ومبادلة السلع والخدمات. فالمؤسسات تقوم بتقديم السلع والخدمات الباقي الأعوان الاقتصاديين مقابل حصولها منهم على نقود أو خدمات إدارية أو عسل. فهناك علاقات متشابكة ومتنوعة بين المؤسسات الاقتصادية وباقي الأعوان الاقتصاديين والتي نلخصها في المخططات التالية

مخططات علاقة المؤسسات الاقتصادية بباقي الأعوان

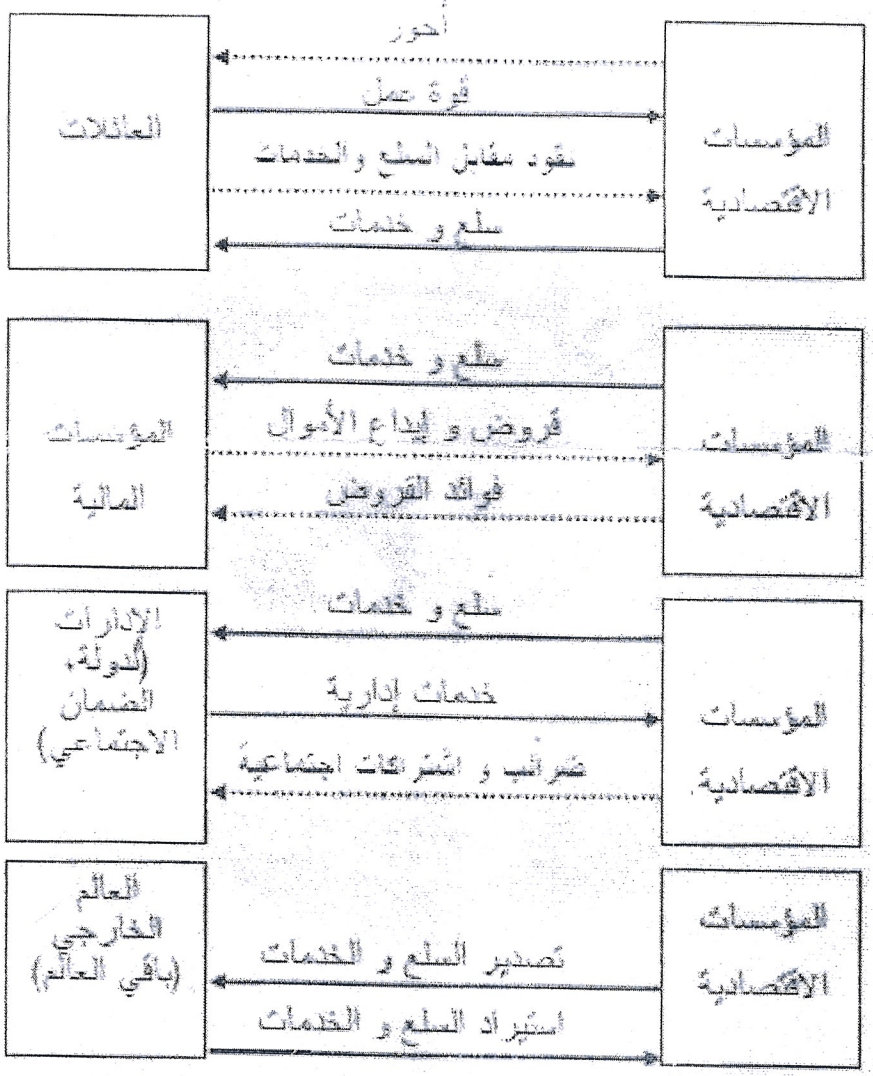

ج- المؤسسات المالية :LES INSTITUTIONS FINANCIERES

يجب تفريق هذه المؤسسات عن المؤسسات الاقتصادية في وظيفتها الأساسية هي تجميع رؤوس الأموال المتاحة و تمويل الاقتصاد الوطني، فهي تضع في متناول الأعوان الاقتصاديين الأخرين وسائل الية تقوم بتجميعها من الأعوان أنفسهم، فهي تجمع مدخرات العات وتقيمها كقروض للمؤسسات الاقتصادية.

تضم المؤسسات السانية مايلي:

- ✓ البنوك
- ✓ صناديق الادخار و التوفير .
- ✓ شركات التأمين التي تأخذ على عاتقها تعويض الأضرار الناجمة عن أخطار على الحريق و الحوادث...الخ

د.الإدارات : LES ADMINISTRATIONS

* **تعريف:** هي مجموعة أشخاص معنوية تهدف إلى تحقيق الربح وتساهم في حياة البلاد الاقتصادية بتقديم خدمات ليست موضع تبادل، فالخدمات الإدارية لا نجدها في السوق.

*** أنواع الإدارات:**

- الإدارات المركزية: الحكومة، الوزارات ... الخ.
- الإدارات المحلية: الولاية. الدائرة و البلدية.
- إدارة الضمان الاجتماعي.
- المنظمات الاجتماعية: الهلال الأحمر الجزائري، النقابات العمالية.
- المستشفيات . المدارس والجامعات، الخزينة العمومية، المحاكم، مركز الصكوك البريدية، التراب السياسية و المنظمات الدولية العاملة على التراب الوطني (من مكتب منظمة اليونسكو في الجزائر)

*** وظيفة الإدارات :**

عائدات الإدارات متأنية أساسا من الضرائب التي تجبيها الدولة من المكلفين. و في أي الدارات توم بدور أساس في الحياة الاقتصادية الدولة عن طريق إداراتها تقوم قديم مرتبات الموظفين وتستهلك ما تنتجه المؤسسات الاقتصادية و تقترض من المؤسسات المالية. كما تقدم جنات عديدة منها: الصحة التعليم، الأمين، الصبيان الاجتماعي و الخدمات الإدارية المقدمة من طرف الودية البلدية، كما تم أحيان إعلانات المؤسسات الاقتصادية من أجل حماية مناصب العمل.

د. العالم الخارجي (باقي العالم) RESTE DU MONDE

لا تستطيع أية دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي فهي بحاجة إلى استيراد ما تحتاج إليه سواء تفتحه و لا يكفيها أو نه تنتجه تماما . كما أن العالم الخارجي في حاجة إليها و لذلك فهي تصدر الفض من إنتاجها. فإذا هناك تعامل بين الأعوان الاقتصاديين الوطنيين والأعوان الاقتصاديين الأجانب. فالعالم الخارجي كعون اقتصادي هو مجموع الأعوان الاقتصاديين (مؤسسات، عانت، إدارات، مؤسسات مالية التي تمارس نشاطها خرج إقليم الدولة وترتبط مع الأعوان الاقتصاديين الوطنيين .وخاصة المؤسسات الاقتصادية والمالية عن طريق التجارة الخارجية أو بصفة أعم المبادلات الاقتصادية الدولية.

المحور الثالث: الميزان التجاري:

تعريف الميزان التجاري :

يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات و المبيعات من السلع والخدمات. و هذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا"

الميزان التجاري هو الفرق بين قيم الصادرات و قيم الواردات من السلع و الخدمات خلال فترة معينة (عادة 3 أشهر)، و هكذا تقيم العلاقة بين صادرات و واردات البلد و يعبر عنها

رصيد الميزان التجاري= إجمالي صادرات البلد (X) - إجمالي واردات البلد (Y)

الميزان التجاري الدولية في هذا البلد. الميزان التجاري يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات الدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه الميزان التجاري ايجابي يعني صادرات البلد من السلع و الخدمات أكثر من وارداتها نقول أن الميزان التجاري الايجابي، إنها تتمتع باقتصاد مستقر. إذا "فائض في الميزان أو ما يسمى "الفائض التجاري "، كندا، ألمانيا، اليابان هم أمثلة عن الميزان التجاري السلبي يعني أن البلد لا يصدر بالقدر الكافي و هذا ما يسمى بالعجز التجاري لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، البلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل الولايات المتحدة الأمريكية و هونغ كونغ و أستراليا بها عجز تجاري، هذه الدول لها القدرة لمواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات التوسع الاقتصادي.

أما الميزان التجاري السلبي فهو أمر أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة

أقسام الميزان التجاري : ينقسم إلى الميزان أو الحساب التجاري السلعي و الميزان التجاري الخدمي.

أ- الميزان التجاري السلعي

و يطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة، و يضم كافة السلع و الخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (الصادرات، الواردات من المنح المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية).

ب- الميزان التجاري الخدمي:

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، و تظم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، عوائد رأس المال)

الأثر الاقتصادي الفائض في الميزان التجاري

على الرغم من أن الميزان التجاري ليس إلا جزءا من ميزان المدفوعات ولا يشمل صفقات الخدمات والأموال يعد مع ذلك ذا دلالة كبيرة في رصيده الإيجابي والسلبي فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني، فهو يشير أولا إلى الطاقة الإنتاجية الواسعة والفائضة عن الحاجات الداخلية، كما يشير إلى القدرة

التزاحمية للسلع المصدرة، وهذا يعني الكفاءة في عملية الإنتاج من حيث التكلفة والجودة والتلاؤم مع الأذواق في الأسواق الخارجية، وبما يفوق السلع المماثلة الآتية من بلدان أخرى، كما يعني الفائض حصول البلد المعني على عملة أجنبية يضيفها إلى احتياطياته من هذه العملة لضمان تمويل مستورداته وتسديد التزاماته الخارجية وتقوية مكانة عملته في أسواق الصرف الدولية والمحافظة على قيمتها الشرائية، كما يعني تشغيل اليد العاملة التي لولا القدرة على التصدير لما أمكن تشغيلها، كما يعني الاستمرار في بناء قدرات إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات البلد في تلبية حاجاته وزيادة صادراته.

الأثر الاقتصادي للعجز في الميزان التجاري

إن العجز في الميزان التجاري يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه، ويعبر عن قصور الطاقات الإنتاجية فيه عن تلبية حاجاته، الأمر الذي يضطره إلى الاستيراد لتوفير هذه الحاجات، كما أن نوعية المواد المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي؛ فاستيراد المواد الغذائية يبين قصور إنتاج الغذاء فيه عن توفير متطلبات الأمن الغذائي، واستيراد الآلات والتجهيزات يكشف عن قصور صناعة الآلات والتجهيزات فيه، كما أن العجز المستمر في الميزان التجاري يستنزف احتياطيات البلد من العملات الأجنبية ويؤدي به إلى الاستدانة من الخارج، كما أن العجز يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وقوتها الشرائية مما يحدث أزمات اقتصادية واجتماعية غير مستحبة.

قانون العرض والطلب

الغرض من العرض والطلب

هناك طُرفة قديمة تقول إنك لو علَّمت ببغاءً أن يقول «عرض وطلب»، فسوف يتمكن من الإجابة على أي سؤال اقتصادي. وهذا يكاد يكون صحيحًا، لكن لكي يصبح الببغاء اقتصاديًّا متمكنًا بحق، سيحتاج إلى التدرب أيضًا على الاختلاف مع نصف الببغاوات الأخرى.

وضعت دروس هذا الكتاب بحيث تقدم لك أساسًا راسخًا في التفكير الاقتصادي. وصفحات الكتاب لا تعج بالرسوم البيانية التي عادة تراها في كتب الاقتصاد التعليمية. والاستثناء الوحيد من هذه القاعدة هو ما يتعلق بالرسوم البيانية التي توضح آليتي العرض والطلب. وعلاوة على المفاهيم التي يتضمنها الرسم البياني، فإننا نعرضه هنا لأنه ييسر فهم بعض النقاط. لكن ينبغي ألا تعلق قدرًا كبيرًا من الأهمية على منحنيات العرض والطلب التي سنعرضها في هذا الدرس وما يليه من دروس لاحقة؛ فهذه المنحنيات ليست سوى وسيلة ملائمة لضرب أمثلة مادية على نقطة معينة، تمامًا مثلما لم تكن الأرقام المستخدمة في بعض الأمثلة التي طرحناها في الدروس السابقة ذات أهمية فيما يتعلق بالمبادئ الاقتصادية العامة التي كنا نتناولها وقتئذ.

ضع في اعتبارك أن الاقتصاديين لا يعتمدون على «نظرية» للعرض والطلب، بل يستخدمونهما باعتبارهما أداتين. فمفهوما العرض والطلب وسيلتان لرؤية العالم؛ إذ يتيحا للاقتصاديين تصنيف قوى أو أسباب مختلفة في فئتين متباينتين بغية التفكير بوضوح ومنهجية في التغيرات التي يشهدها العالم، وفي كيفية تأثيرها على أسعار السوق.

ونظرًا لأن العرض والطلب من الأدوات النظرية — وليسا نظرية تجريبية — فمن المحال أن نجد دليلًا يثبت أن مفهوم «العرض والطلب» مفهوم خاطئ. ما قد يحدث أن اقتصاديي المستقبل قد يتوصلون إلى أن مفهوم «العرض والطلب» لم يعد أنسب الأساليب للتفكير في مسألة الأسعار. أما الآن، فكل الاقتصاديين يستعينون بالعرض والطلب لتفسير أسعار السوق، لأنهم لم يتوصلوا بعد لأدوات تتفوق عليهما.

2- الطلب: تعريفه وقانونه

»الطلب» هو العلاقة بين عدة أسعار افتراضية لسلعة أو خدمة في السوق، وإجمالي عدد الوحدات التي يرغب المستهلكون في شرائها عند كل سعر افتراضي من هذه الأسعار. ولتذكيرنا بأن الطلب ليس رقمًا محددًا، وإنما علاقة بين عدة أرقام، غالبًا ما يستخدم الاقتصاديون مصطلح «جدول الطلب». ويمكن وضع جدول الطلب من أجل شخص واحد أو عدة أشخاص.

3- العرض: تعريفه وقانونه.

إن نفهم مفهوم الطلب حتى يسهل توضيح «العرض»، وهو: العلاقة بين عدة أسعار افتراضية لسلعة أو خدمة في السوق، وإجمالي عدد الوحدات التي يرغب المنتجون في بيعها عند كل سعر افتراضي.

4- استخدام العرض والطلب لتفسير أسعار السوق

الغرض الأساسي من استخدام مفهومي العرض والطلب هو تنظيم تفكيرنا حول ما يحدث من تغيرات مختلفة وكيفية تأثيرها على أسعار السوق. عندما يتغير شيء ما — مثل أذواق المستهلكين أو توفر مورد ما — ندرس تأثير ذلك على طلب وعرض سلعة أو خدمة معينة، وعندها يمكن التعرف على التأثير النهائي على سعر السوق.

5-استخدام العرض والطلب في فهم تغيرات الأسعار

غالبًا يقيِّد الأفراد غير المدرَّبين على التفكير الاقتصادي أنفسهم عند محاولة تحليل بعض الأحداث التي تقع في العالم وتأثيرها على الأسعار. على سبيل المثال: إذا أعلنت الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) أنها ستخفض إنتاجها من النفط.

ما هي قوانين العرض والطلب؟

قوانين العرض والطلب هو نظريات تشرح التفاعل بين البائعين والمشترين، وتحدد كيف أن العلاقة بين توفر منتج معين والطلب عليه وسعره، والمبدأ العام هنا، هو أن انخفاض العرض وارتفاع الطلب يؤدي إلى زيادة السعر والعكس.

ويجمع الاقتصاديون عموماً العلاقة بين الكميات التي يرغب الموردون في إنتاجها مع السعر في معادلة تسمى منحنى العرض، فكلما ارتفع السعر، من المحتمل أن يزيد الإنتاج، وعلى العكس من ذلك، يميل المشترون إلى شراء المزيد من المنتجات مع انخفاض سعرها، وهذا ما يسمى بمنحنى الطلب.

العوامل المؤثرة في العرض والطلب

تكثر العوامل المؤثرة في العرض والطلب، فنجد أن القدرة الإنتاجية وتكاليف الإنتاج مثل العمالة والمواد الخام وعدد المنافسين تتحكم بمقدار ما يمكن للشركات إنتاجه، كما يتأثر العرض بعامل الوقت، الذي يتطلب من الموردين الاستجابة السريعة للتغيرات في حجم الطلب على المنتج وبالتالي سعره.

لنفترض أن هناك زيادة مفاجئة في الطلب على المظلات وسعرها في موسم أمطار غير متوقع، فيمكن للموردين تلبية الطلب عبر استخدام معدات الإنتاج الخاصة بهم بشكل مكثف، ولكن إذا فرضت التغيرات المناخية احتياجاً للمظلات على مدار السنة فمن المتوقع أن يتغير الطلب والسعر على المدى الطويل، وعليه سيتعين على الموردين تغيير معداتهم ومرافق الإنتاج من أجل تلبية مستويات الطلب الجديدة.

في المقابل، ترتبط الكمية المطلوبة للسلعة أو الخدمة عكسياً بالسعر، وبالتالي يتأثر الطلب بعدد البدائل المتاحة وتفضيلات المستهلك والتغيرات في أسعار المنتجات التكميلية أو البديلة، وعلى سبيل المثال، إذا

انخفض سعر لوحات تحكم ألعاب الفيديو، فقد يزداد الطلب على هذه الألعاب نتيجة زيادة الإقبال على شراء وحدة التحكم.

وتلعب هذه العوامل دوراً كبيراً في دخل المستهلكين وأذواقهم وتوقعاتهم، وعليه تحاول جميع الشركات فهم وتوجيه رغبات المستهلكين واحتياجاتهم من خلال أبحاث السوق.

والشركات ذات الميزة التنافسية تستقطب زيادة في الطلب، على سبيل المثال تتميز شركة Costco بتوفير عمليات الشراء بالجملة وبأسعار منخفضة، فيما تفرض شركة آبل نفسها من خلال الابتكار والريادة في طرح منتجات جديدة في السوق وعليه تتقاضى أسعار مرتفعة لقاء تقديم هذه المنتجات أو الخدمات.

وارتفاع الطلب يعني تسجيل إيرادات أعلى وإذا لم تمكن الشركات من مواكبة السوق سترتفع الأسعار واستمرارها في الارتفاع سيؤدي مع مرور الوقت إلى التضخم.

وعلى العكس، إذا انخفض الطلب، ستقوم الشركات أولا بتخفيض السعر لاستعادة حصتها في السوق، وإذا لم تتم استعادة الطلب، فسيقومون بالابتكار وإنشاء منتج أفضل، أو تقليص الإنتاج وتسريح العمال الأمر الذي يقود إلى مرحلة الركود، وعليه تعمل الدول على إدارة الطلب لمنع التضخم أو الركود، وتحقيق الاقتصاد المعتدل.

أسعار النفط في ظل قوانين العرض والطلب

يعد سوق النفط مثال حي على قوانين العرض والطلب وتأثيرها على الأسعار، فالعقوبات الأمريكية المفروضة على النفط الإيراني والفنزويلي وكذلك تخفيضات الإنتاج من قبل مجموعة أوبك التي تقودها السعودية، خلقت نقصاً في الخام الثقيل والمتوسط الخالي من الكبريت (الحامض)، وفي الوقت نفسه، تولد طفرة النفط الصخري الأمريكي وفرة في الإمداد الأكثر نظافة والأخف وزناً في السوق (الحلو).

ورغم ذلك سجل نفط خام الشرق الأوسط أضعف مستوياته منذ ديسمبر، فيما عزز برنت قوته السعرية نتيجة الوقود النظيف الناتج عن النفط الحلو والذي تستخدمه السفن في مسارها عبر المحيطات.

ومن جهة أخرى، تعد الديناميكية بين العرض والطلب الحقيقة الهامة التي يجب أن يتعلمها المستثمرون في عالم الأسهم، فالسوق وتأرجُح العرض والطلب بين أخذ ورد هو الذي يحدد قيمة السهم.

وأحياناً يحدث توازن على مستوى العرض والطلب، وسترتد الأسعار على نطاق ضيق صعوداً وهبوطاً عندما يكون العرض والطلب متساويين تقريباً، وبالتالي من الممكن للسهم أن يبقى في هذا النطاق لعدة أيام أو حتى أشهر قبل أن يغير شيء آخر رصيد العرض أو الطلب.

سعر التوازن

سعر التوازن أو سعر تصفية السوق هو السعر الذي يمكن للمنتج أن يبيع به جميع الوحدات التي يريد إنتاجها ويمكن للمشتري شراء جميع الوحدات التي يريدها.

يكون منحنى العرض في هذه الحالة خطًا رأسياً، بينما يكون منحنى الطلب منحدراً إلى الأسفل دائماً بسبب قانون المنفعة الحدية، وبالتالي لا يمكن للبائعين فرض رسوم أكثر مما يتحمله السوق بناءً على طلب المستهلكين في تلك المرحلة الزمنية.

ومع مرور الوقت، يمكن للموردين زيادة أو تقليل الكمية التي يزودونها بالسوق بناءً على السعر الذي يتوقعون أن يكونوا قادرين على تحصيله.

لذا الاقتصاد المتوازن يجب أن يقوم على ضبط العوامل المؤثرة في العرض والطلب، والسير وفق قواعد أساسية منها أن الطلب يخلق العرض وليس العكس، وعندما تنخفض الأسعار، إما أن تقوم الشركات بتقليص العرض أو خفض تكاليف التشغيل للحفاظ على هوامش الربح، أو تقليل الانتاج.

لكن مع ارتفاع الأسعار، تزيد الشركات معروضها على المدى القصير حتى تصل إلى طاقتها الحالية، فيما تزيد من عوامل الإنتاج على المدى الطويل حتى تتمكن من توفير المزيد، كما يمكنها أيضاً إنشاء منتجات مماثلة أو ذات صلة لتلبية الطلب.

ختاماً، تحسين مهارات العمال، وتوفير رعاية صحية أفضل، وتبني المزيد من التكنولوجيا، يؤدي إلى زيادة العرض الكلي وبالتالي دعم عوامل الإنتاج ما يضمن صحة ونمو الاقتصاد.

خلاصة الدرس

- يستخدم الاقتصاديون مفهومي العرض والطلب من أجل تفسير أسعار السوق والكميات المنتَجة من السلع والخدمات. العرض والطلب ليسا «نظريتين»، لكنهما يوفران إطار عمل فكري لفهم تأثير التغييرات التي تطرأ على الاقتصاد على الأسعار والكميات.

تمهيد:

تعتبر الجغرافيا علم قديم ينسب إلى اليونانيين القدماء، و قد عرف في أول الأمر بأنه "علم وصف الأرض"، إذ أن كلمة جغرافيا Geography مشتقة من كلمتين يونانيتين هما Geo و تعني "الأرض" و Graphos تعني "وصف"، و لا تعكس هذه الكلمة بدقة ووضوح مجالات و أساليب البحث الحديثة، حيث يتسم علم الجغرافيا بتعدد موضوعاته لذا يستعين بالعديد من العلوم الأخرى سواء كانت طبيعية أو بشرية، و قد عرّفه "تايلور" على أنه "العلم الذي يجمع و يسجل و يربط بين الظواهر المختلفة التي أدت إلى وجود اختلافات إقليمية على سطح الأرض"، في حين يوجز "ألكسندر" تفسيره لمجال البحث الجغرافي بدراسة و تحليل الاختلافات المكانية على سطح الأرض، لذلك يمكن تعريف الجغرافيا بأنها " العلم الذي يتناول توزيع و ربط و تحليل الظواهر المختلفة على سطح الأرض، مع التركيز على دراسة العلاقات المتبادلة بين البيئة الطبيعية و توزيع الانسان و أنشطته المختلفة.

إن الجغرافيا الاقتصادية هي أحد فروع الجغرافيا البشرية، بل و أهمها على الاطلاق حيث أنها أكثرها حيوية و تعددا في مصادرها، و أوسعها مجالا، و أبرزها وضوحا للدارسين و أكثرها نفعا.

أولا: تاريخ الجغرافيا الاقتصادية

لقد أدت التغيرات التي طرأت على العالم، و على أحوال المجتمعات و تركيبها و مشاكلها خلال العصور التاريخية المختلفة إلى نشأة علوم تهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية، و قد بدأ تعبير الجغرافية الاقتصادية Economic Geography في الظهور لأول مرة عام 1882 على يد العالم الألماني "جوتز Gotz"، ليفصلها عن الجغرافية التجارية التي كانت سائدة في أواخر القرن التاسع عشر، حيث اقترح "جوتز" منهجا تحليليا لدراسة موارد الثروة الاقتصادية آخذا في الاعتبار مبدأ السببية Causality و يعني به البحث عن الأسباب الطبيعية و البشرية و الاقتصادية التي تفسر البيانات الإحصائية.

و قد حاول "جوتز" التفرقة بين اصطلاح اقتصادي Economic و اصطلاح تجاري Commercial حيث كان من رأيه أن الجغرافية الاقتصادية هي دراسة علمية أكاديمية اهتمت بابراز أثر البيئة على انتاج السلع و الربط بين الحرف المختلفة و البيئة الطبيعية، و العلاقة المتبادلة بينهما، بينما تهتم الجغرافيا التجارية Commercial Geography بدراسة انتاج السلع الرئيسية و تجارتها الدولية اعتمادا على الوصف و سرد الأرقام دون الاهتمام بالعوامل الجغرافية المؤثرة في الإنتاج و التسويق التي تهتم بها الجغرافية الاقتصادية.

ثانيا: تطور مفهوم الجغرافيا الاقتصادية

كانت الجغرافيا الاقتصادية في بدايتها منذ عهد العالم الألماني "كارل ريتر" عبارة عن توزيع الإنتاج في العالم توزيعا محصوليا، و قد أدى ذلك إلى ظهور الجغرافيا التجارية التي ارتبطت بحاجة طلاب كليات التجارة إلى هذا النوع من الدراسة استكمالا لبنائهم العلمي، و بعد ذلك أخذ مبدأ السببية يسود منهج البحث في الجغرافيا الاقتصادية، و على ضوئه كان تفسير نشوء الصناعة في مكان ما _على سبيل المثال_ مرتبطا بوجود مصادر للثروة المعدنية أو الطاقة المحركة في المكان نفسه.

و بعد مبدأ السببية ظهر مبدأ آخر أوسع و أشمل، ذلك هو مبدأ التفاعل المتبادل بين المكان الطبيعي و الانسان، و قد ظهر هذا المبدأ بوضوح في آراء الأستاذين الألمانيين "لوتجنر 1921" و "هاسنجر 1933"، حيث ابتدع "لوتجنر" مصطلح "الإقليم الاقتصادي" Economic Region، و عرف الأستاذ "ماكرتي" الأقاليم الاقتصادية على أنها " مناطق جغرافية تتفق فيما بينها على أنها في نفس مرحلة التقدم الاقتصادي"، و يقسم مراحل التقدم الاقتصادي إلى: مرحلة الصيد و الجمع و الالتقاط، و مرحلة استخراج المعادن، و مرحلة الرعي "بدائي و علمي"، و مرحلة الزراعة، الصناعة و مرحلة التجارة و الخدمات.

كما أوضح من جهة أخرى"هاسنجر" هذه الفكرة مؤيدا مصطلح الإقليم الاقتصادي قائلا:" إن مهمة الجغرافية الاقتصادية هي دراسة العلاقة بين الاقتصاد و المكان الجغرافي، و هدفها يجب أن يكون تقسيم سطح الأرض إلى أقاليم اقتصادية، و دراسة أشكال و مميزات هذه الأقاليم".

ثالثا: تعريف الجغرافية الاقتصادية

لقد تعددت التعاريف التي تناولت الجغرافية الاقتصادية، و قد اختلف الجغرافيون في اطلاق تعريف محدد جامع على الجغرافية الاقتصادية، و من جملة التعاريف نتطرق إلى أهمها:

1- عرفها "جونز" على أنها "دراسة العلاقة بين عوامل البيئة الطبيعية و الظروف الاقتصادية و بين الحرف الإنتاجية و توزيعها".
2- و يرى N.Pounds بأنها "العلم الذي يدرس توزيع الأنشطة الإنتاجية على سطح الأرض".
3- أما "شاوShaw" فقد عرف الجغرافية الاقتصادية بأنها "تلك الدراسة التي تبحث في مجهودات الانسان و المشاكل التي تواجهه في كفاحه للعيش كما تتناول توزيع الموارد و الأنشطة الاقتصادية المختلفة".
4- في حين عرفها "ألكسندرAlexander" بأنها "العلم الذي يدرس اختلافات سطح الأرض و أثر ذلك في النشاط البشري و علاقته بالإنتاج و التبادل و الاستهلاك".

5- أما عن الأستاذين "جونز و داركنفالد" فقد وضحا مفهوم الجغرافية الاقتصادية على النحو التالي: "تشتمل الجغرافية الاقتصادية على دراسة الصيد البري و صيد الأسماك و الرعي و الحرف و الصناعات المرتبطة بالغابات و الزراعة و التعدين و الصناعة و النقل و التجارة".

في الأخير يمكننا أن نستخلص من كل هذه التعاريف أن الجغرافية الاقتصادية هي العلم الذي يهتم بدراسة الأنشطة الاقتصادية للإنسان و علاقة ذلك بالبيئة.

رابعا: أهمية الجغرافية الاقتصادية

1- فتحت آفاق معرفية في مجال الجغرافية الاقتصادية؛
2- دخلت كمنافس للعلوم التي تدرس الموارد مثل التجارة و الاقتصاد و الزراعة و الصناعة؛
3- اهتم بها رجال الحرب كونها تدرس المناطق الجغرافية للموارد الطبيعية و البشرية.

خامسا: المراحل التي مرت بها الجغرافية الاقتصادية

1- **الفترة القديمة 1880-1930**: هي بداية نشأة الجغرافية الاقتصادية على يد العالم الألماني "جوتز"، و في عام 1900 ظهر أول كتاب باسم الجغرافية الاقتصادية في الو.م.أ على يد "إلين سمبل"، و بعد الحرب العالمية الأولى زاد الاهتمام بالجغرافية الاقتصادية لتوفير البيانات و المعلومات و الخرائط الخاصة المتعلقة بتوزيع الموارد و فهم المشكلات بها.
2- **الفترة الحديثة 1930-1960**: حدث خلال هذه الفترة تطور في كافة مجالات العلوم و منها الجغرافية الاقتصادية و بدأت تتبع أسلوب الدراسة الكمية، أو المنهج الكمي في تحليل الظواهر الجغرافية في الجامعات الأمريكية و الألمانية و البريطانية، بل و نشطت العلوم بعد اكتشاف Gis الذي بدأ ظهوره في بداية الخمسينات بعدها تغيّر مفهوم الناس عن الجغرافيا.

سادسا: فروع الجغرافية الاقتصادية

يعد بروز الجغرافية الاقتصادية كعلم مستقل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهرت له فروع عديدة منها:

1- **جغرافية الصناعة**: و تتعلق بدراسة المناطق الصناعية، التركيب الصناعي للمدن، العلاقات المتبادلة بين المناطق و المدن و المواقع الصناعية، و كذلك توزع الخامات الأولية و مصادر الطاقة و قوة العمل و الخدمات و طرق النقل، مع وجوب التأكيد على نقطتين هامتين:
- التباين الإقليمي الصناعي القائم على عوامل الطبيعة و على الاختلاف في درجات التطور الاقتصادي؛

- التفاعلات و التأثيرات المتبادلة بين عناصر النشاط الاقتصادي و أثر ذلك على الصناعة و الإنتاج الصناعي.

2- **جغرافية الزراعة**: تتناول جغرافية الزراعة دراسة العوامل الطبيعية و البشرية التي تؤثر في الإنتاج الزراعي و التي تجعله متباينا من منطقة لأخرى، و تبحث كذلك في زراعة المحاصيل الزراعية و توزيعها الجغرافي و الظروف المناسبة لها، كما أنها تبين العلاقات المتبادلة بين العوامل المؤثرة في النشاطات الزراعية بشقيها النباتي و الحيواني، إلى جانب التطورات التي طرأت على الزراعة في الصعيدين التقني و العلمي.

حيث تتطرق جغرافية الزراعة لموضوعاتها المتباينة على المستويات الأربعة التالية:

أ- على مستوى الحقل الزراعي كوحدة أولية و أساسية في دراسة النشاطات الزراعية المتنوعة؛

ب- على مستوى المزرعة التي تعد وحدة الدراسة الأساسية لما تلتقي فيها مجموعة العوامل المؤثرة في النشاطات الزراعية لمنطقة جغرافية مكونة من عدد من الحقول الزراعية؛

ت- على مستوى الإقليم الذي تتجمع فيه منظومات متشابهة من العوامل المؤثرة في النشاط الزراعي لمجمل المزارع المكونة للإقليم الزراعي و عمليات النقل و التسويق؛

ث- على مستوى الدولة التي تتكون من الأقاليم الزراعية التي ترتبط مع بعضها بمنظومات متباينة من العوامل المؤثرة في النشاط الزراعي، و في تنوع المحاصيل الزراعية و عمليات التسويق و الاستهلاك، و تلعب سياسة الدولة الزراعية دورا هاما في تطور و تغير موضوعات الجغرافية الزراعية ضمن الدولة ذاتها، على المستويين الإقليمي و القطاعي.

3- **جغرافية النقل و المواصلات**: يعد هذا النوع من الجغرافية الاقتصادية جديدا هو الآخر، و قد نشأ نتيجة للتطور الكبير في كميات الاقتصاد العالمي، و نتيجة للنمو السكاني و تزايد عدد المدن الكبيرة، و بالتالي تكونت ضرورات اقتصادية، اجتماعية، سياسية، محلية، إقليمية و عالمية أدت إلى التوسع الكبير في شق الطرقات و تحسين شبكاتها، و تنوع وسائل النقل داخل المدن، و أهم هذه الضرورات مايلي:

- الحاجة الكبيرة للمواد الأولية و مصادر الطاقة؛
- ضرورة تسويق كميات الإنتاج الضخمة و توزيعها محليا و عالميا، و الانتقال من مرحلة الاكتفاء الذاتي إلى مرحلة الاستهلاك العالمي، و التقسيم العالمي للعمل؛
- التوسع الكبير في وظائف المدن و تطور العلاقة و تشابكها بين المدن المركزية الإقليمية و الأرياف المحيطة بها؛

- التطور الذي أصاب صناعات وسائل النقل و تقدمها و مقدرتها على انتاج وسائل نقل سريعة و مريحة، أو ذات قدرات كبيرة على النقل، البرية منها (السكك الحديدية و طرق السيارات، القطارات و السيارات بأنواعها) أو البحرية؛
- ظهور النقل الجوي كوسيلة نقل مريحة و سريعة تتجاوب مع متطلبات العصر المتصاعدة؛
- الاهتمام الشديد بتقنيات شق الطرق و هندستها، بناء السكك الحديدية، بناء المطارات الضخمة والحديثة، بناء الموانيء الضخمة و المتخصصة، كل هذا التقدم ساعد إلى درجة كبيرة على تطور وسائل النقل.

سابعا: علاقة الجغرافية الاقتصادية بالعلوم الأخرى

1- **الجغرافية الاقتصادية و علم الاقتصاد:** إن للجغرافية الاقتصادية علاقة وثيقة بعلم الاقتصاد حيث تعالج بعض النظريات و الموضوعات و المشكلات التي يدرسها علم الاقتصاد، و بالتالي فالعلاقة وثيقة بين العلمين. فعلى دارس الجغرافية الاقتصادية أن يلم بمباديء و قواعد و نظريات علم الاقتصاد حتى يستطيع تفسير العوامل الاقتصادية المؤثرة في انتاج و تبادل و استهلاك السلع و الخدمات، و من جهة أخرى على دارس الاقتصاد أن يدرس الجغرافية الاقتصادية التي تعالج موارد الثروة الاقتصادية، و التي تهدف إلى تحقيق غايات الانسان.

فالاقتصاديون في حاجة إلى فهم الأسس الاقتصادية في داخل الأقاليم الجغرافية المختلفة، و عليهم أن يبحثوا في المشكلات التي نتجت عن ندرة الموارد، و هذه الندرة نتيجة لكثرة الحاجات، و لذلك نشأت النظم الاقتصادية لعلاج المشكلة الاقتصادية كمشكلة الإنتاج.

فعلم الاقتصاد يدرس الجهد الذي يبذله الانسان حتى يتمكن من اشباع حاجاته المتعددة و طرق اشباعها بأقل جهد و نفقات ممكنة، فالحاجات هي المحرك، و الجهد الذي يبذله الانسان هو الوسيلة، بينما اشباع الحاجات هو الغاية.

فالاقتصاديون في دراستهم لغلة ما كالقطن مثلا يتناولون الموضوع من النواحي التي تتحكم في أسعاره، و العرض و الطلب و تقلبات الأسعار و تكاليف الإنتاج، و المنفعة الحدية، و تمويل مشروعات الإنتاج، و التخزين و التسويق دون الربط مع التوزيع و الوصف و التعليل الذي تهتم به الجغرافية الاقتصادية.

لكن الجغرافية الاقتصادية تعالج الموضوع بطريقة تختلف عن ذلك فهي تتناول دراسة القطن من ناحية طبيعة هذه الغلة و العوامل المتحكمة في انتاجها، و توزيعها الجغرافي و تعليل هذا التوزيع و كمية الإنتاج،

أي أنها تهتم بالانتاج في حين يهتم علم الاقتصاد بالتوزيع و الاستهلاك، و من هنا تبرز العلاقة بين العلمين فهناك ارتباط بين الإنتاج و التوزيع و الاستهلاك.

2- **الجغرافية الاقتصادية والاقتصاد السياسي**: الجغرافية الاقتصادية علم تاريخي كالاقتصاد السياسي، و هي تهتم بدراسة التنظيم الإقليمي (الإسكان، القطاعات المنتجة و غير المنتجة، القاعدة الاقتصادية...إلخ) في مختلف التشكيلات الاقتصادية_الاجتماعية، على المستوى العام النظري و في الظروف الملموسة لمختلف الدول و الأقاليم، إذن فالجغرافيا الاقتصادية ليس لها الصفة التاريخية فقط إنما تهتم أيضا بالتوزع الملموس في المكان، و بالتالي فهي علم نظري و تطبيقي. من الناحية النظرية، لها نظريتها و منهجيتها و طرق الأخذ بها للبحث و كذلك الأمر بالنسبة للناحية التطبيقية، فنظرياتها تبحث في: التقسيم الإقليمي للعلم، تشكيل الأقاليم أو المناطق الاقتصادية و تطورها و علاقاتها المتبادلة و غيرها من العلاقات بالنسبة لقوى الإنتاج، قوانين الإسكان، قوانين تشكيل الشبكات المكانية المختلفة، أنظمة القاعدة الاقتصادية، العلاقات المتبادلة فيما بين السكان و الاقتصاد و الطبيعة، الظاهرة الجغرافية_الاقتصادية للحفاظ على البيئة.

إن البيئة القانونية التي تدرسها الجغرافية الاقتصادية تدخل في نطاق القوانين العامة لتطور المجتمع، و بشكل خاص قوانين الاقتصاد السياسي، و مع ذلك فقانونية الجغرافية الاقتصادية ليست في شكلها النهائي، مجرد قوانين الاقتصاد السياسي، فهي ذات خاصية قائمة بذاتها و تعمل على أساس قوانين اقتصادية أكثر عمومية.

3- **الجغرافية الاقتصادية و علم الإحصاء**: كما توجد علاقة بين الجغرافية الاقتصادية و علم الإحصاء، حيث تدرس الجغرافية الاقتصادية السلع و الخدمات و تقيس العلاقات بينها، و لا يكون ذلك دقيقا إلا باستخدام القياس الرياضي و هذا ما يقوم به رجل الإحصاء، حين يقوم بوضع القوانين الرياضية التي تصلح للاستخدام في مجال الجغرافية الاقتصادية، و لذلك كان من الضروري أن يلم دارس الجغرافية الاقتصادية بالاحصاء.

4- **الجغرافية الاقتصادية و العلوم الأخرى**: ترتبط الجغرافية الاقتصادية بمجموعة من العلوم الاجتماعية و تاريخها يربطها بالجغرافيا التاريخية و تاريخ الاقتصاد الوطني، فمن خلال أحد فروعها، الجغرافية السكانية، ترتبط الجغرافية الاقتصادية باقتصاديات العمل و علم الأجناس. و ثمة بعض العلوم الاجتماعية الأخرى التي تضع أمام الجغرافية الاقتصادية مهمة بحث معطياتها كالاحصاء الاقتصادي و الديموغرافيا و غيرها. إلى جانب علاقة الجغرافية الاقتصادية بالجغرافية الحربية، من جهة أخرى تقدم الجغرافية الاقتصادية العون اللازم لكل مجموعة العلوم الجغرافية الأخرى، حيث

تبرز هذه الأخيرة في منتهى الأهمية خاصة عند القيام بمختلف الأبحاث لمنطقة ما بغية معرفة امكانياتها و أفضل طرق تطوير اقتصادها.

مقدمة:

مع انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية منذ منتصف 2014 تأثرت الكثير من الدول المصدرة لنفط وخاصة الدول النامية منها وأدخلها في مرحلة شك حول قدرتها على اجتياز هذه الازمة خاصة في ظل استمرارها لأكثر من ثلاث سنوات، وهذا في ظل تفاقم عجزها الموازناتي وعدم وجود بدائل تمويلية وأكبر مثال عن ذالك فنزويلا والتي تعاني من مشاكل أدت بها لعدم قدرتها عن سداد ديونها وإعلان عسرها المالي.

وكغيرها من الدول المصدرة لنفط تأثرت الجزائر بالأزمة البترولية وهو ما بدا واضحا مع بداية سنة 2016 وذالك بعد تفاقم العجز الموازناتي فقامت السلطات باتخاذ إجراءات تصحيحية من اجل مواجهة الوضع وإيجاد حلول تمويلية تكون كفيلة لدولة لمواجهة نفقاتها، فتبنت نموذج اقتصادي الجديد يتم تطبيقه خلال الفترة ما بين 2016 وصولا لسنة 2030 يرتكز أساسا على تحسين الإيرادات الجباية العادية وترشيد النفقات وتفعيل مساهمة القطاعات الأخرى في رفع مستوى معدل النمو، وهو ما من شأنه أن يساعد على التخلص بشكل كبير من التابعية البترولية، وهنا وجب توفر مجموعة من الخصائص والشروط والتي تساهم في نجاح هذا النموذج والتي تضمن التطبيق الفعلي والصحيح لمحتوى النموذج.

❖ إشكالية الدراسة:

نسعى في هذه الدراسة لمعالجة الإشكالية الرئيسية التي تتمركز حول الدوافع الأساسية لتبني النموذج الاقتصادي الجديد ومعرفة العوامل الرئيسية لنجاحه وكذا واقع التجسيد الفعلي له بعد مرور ثلاث سنوات.

❖ المنهج المتبع:

من خلال دراستنا للموضوع التمسنا اللجوء إلى المنهج الوصفي التحليلي والذي كان استخدامه ضرورة حتمية راجعة لطبيعة الموضوع الذي يتطلب تقديم وصف دقيق لمحتوى النموذج وكذا معرفة تطبيقه الفعلي بعد مرور ثلاث سنوات

❖ أهداف الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى:

- ✓ إعطاء صورة واضحة لنموذج الجديد لدعم النمو في الجزائر؛
- ✓ معرفة الأوضاع التي جاء في ظلها هذا النموذج؛
- ✓ دراسة محاولة تجسيد النموذج على ارض الواقع.

وللإجابة على السؤال الرئيسي التالي تم تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين:

أولا: ماهية النموذج الاقتصادي الجديد واهم مرتكزاته.

ثانيا: التجسيد الفعلي للنموذج الإقتصادي لدعم النمو في الجزائر

I. ماهية النموذج الاقتصادي الجديد واهم مرتكزاته

لجئت الجزائر لوضع أسس جديدة لنمو الاقتصادي بعد انخفاض أسعار البترول في السوق الدولية وهذا بهدف تنشيط باقي القطاعات والرفع من مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي.

1 . تعريف النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو:

يمكن تعريفه على أنه برنامج يحتوى على حزمة من الإصلاحات والقرارات الهادفة لتحقيق التنوع الاقتصادي والخروج من التبعية البترولية، والذي أعلن عنه من طرف الوزير الأول السابق عبد المالك سلال في سنة 2016، وصادق عليه مجلس الوزراء بتاريخ 26 جويلية 2016، يرتكز من جهة على مقاربة مستجدة لسياسة الموازنة مع مسار يغطي الفترة 2016-2019، ومن جهة أخرى، يقوم على آفاق لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في أفاق 2030.

ففي الشق المتعلق بالموازنة يبرز النموذج الجديد للنمو أهداف محددة إلى غاية سنة 2019 وتتمثل حسب الوثيقة فيما يلي:[1]

- ✓ تحسين أو تطوير إيرادات الجباية العادية لتتمكن من تغطية الجزء الأكبر من النفقات؛
- ✓ تقليص محسوس لعجز الخزينة في حدود سنة 2019؛
- ✓ تجنيد موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي.

ويمر هذا النموذج بثلاث مراحل أساسية هي:[2]

- ➢ **مرحلة الإقلاع phase de décollage:** ما بين 2016 و2019 والتي تتميز بتطور حصة مختلف القطاعات في القيمة المضافة.
- ➢ **المرحلة الانتقالية phase de transition:** ما بين 2020 و2025 والتي تسمح بتحقيق تثمين القدرات الخاصة بالارتقاء بالمستوى الاقتصادي وتدارك التأخر.
- ➢ **مرحلة الاستقرار phase de stabilisation أو الدمج convergence:** ما بين 2026 و 2030 والتي تتحقق فيه التوازنات للاقتصاد الوطني.

2 . أسباب اللجوء للنموذج الاقتصادي الجديد:

هناك عدة عوامل كانت سببا في لجوء الحكومة لهذا البرنامج أهمها:

- ✓ تراجعت الإيرادات العامة للجزائر بفعل تراجع أسعار البترول إلى ما دون 40 دولار للبرميل قبل أن ترتفع قليلا وتستقر مابين 50 و60 دولار للبرميل لأكثر من سنتين و نصف وهو ما اثر على الإيرادات الميزانية والتي كانت تشكل الجباية البترولية أكثر من 60 % منها (وصلت حتى 82 %سنة 2011[3]).
- ✓ تطور عجز الموازنة خلال السنوات الأخيرة وهو ما يفسر عدم قدرة الدولة على إيجاد مصادر لتمويله، وهو الأمر السائد في الوقت الحاضر بعد استنزاف الاحتياطيات التي تأثرت بشكل كبير بعد سنة انهيار أسعار النفط منذ سنة 2014.
- ✓ نفاذ موارد صندوق ضبط الإيرادات كليا في بداية سنة 2017 بعدما كان يبلغ 740 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2016 والذي استخدمت مواده في تمويل عجز الموازنة خاصة في سنتي 2014 و 2015 وكذا 2016 حيث تم اقتطاع حوالي 1387.9 مليار دينار لتمويل هذا العجز المتراكم[4].
- ✓ تراجع احتياطي الصرف الأجنبي بسبب إنخفاض أسعار البترول بحكم أن المحروقات هي المصدر الرئيسي للعملة الصعبة بما أنها تشكل 98 % من الصادرات هذا من جهة، ومن جهة أخرى بسبب زيادة وتيرة الواردات من السلع خاصة الأساسية.

الجدول رقم 01 : حجم احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر

السنة	2014	2015	2016	2017	2018*
حجم احتياطات الصرف (مليار دولار)	178.94	144.13	114.14	97.33	88

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي

***فيما يخص سنة 2018 فالإحصائيات كانت بناءً على تصريح لمدير بنك الجزائر في نوفمبر 2018.**

3 مرتكزات وأهداف النموذج الاقتصادي الجديد:

يتركز النموذج الاقتصادي الجديد على جانبين أساسيين هما المالية العامة وجانب التنوع الاقتصادي، بحيث يتمحور الجانب الأول على تحسين إيرادات الجباية العادية ورفع حصيلتها إلى مستوى معتبر مقارنة بالجباية البترولية مع التركيز على ترشيد النفقات، أما الجانب الثاني فهو يرتكز على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ودعم القطاعات التنافسية خاصة القطاعيين الزراعي والصناعي. إضافة لهذين الجانبين هناك جانب ثالث تكميلي والذي يهدف لتحقيق الاستدامة والملاءة الخارجة من خلال تقليص الفجوة بين الصادرات والواردات خارج المحروقات والتي ترتكز أساسا في الاعتماد وتفعيل البرنامج الطاقوي لإنتاج الطاقة المتجددة بهدف تقليص الاستهلاك والاعتماد على الموارد الهيدروجينية.

الشكل رقم 01: مرتكزات النموذج الاقتصادي الجديد

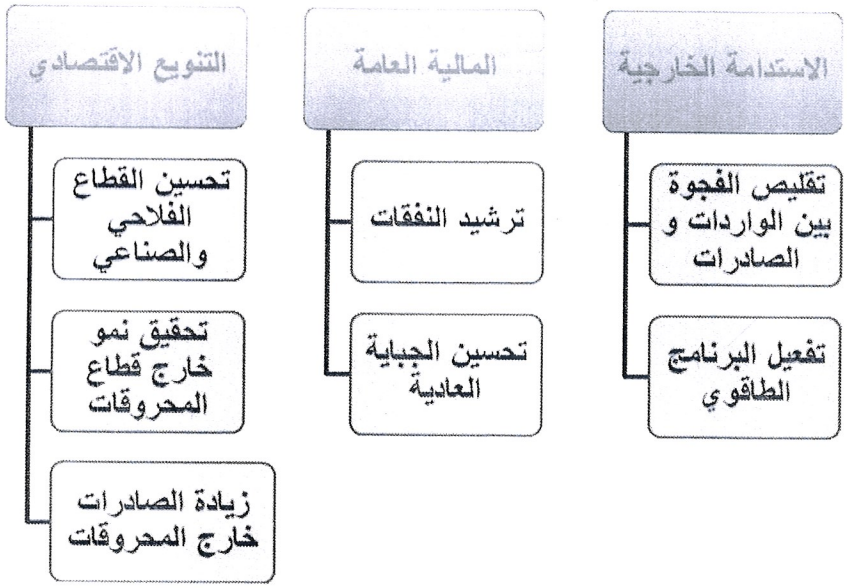

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مضمون النموذج الاقتصادي الجديد.

ومن من اجل ضمان تحقيق الأهداف المرجوة من هذا النموذج، وجب توافر مجموعة من العوامل الأساسية والتي يجب أن يرتكز عليها هذا النموذج ويمكن حصر أهم ثلاث عوامل في الشكل التالي:[5]

❖ **تطوير نظام الاستثمار:**

لتحقيق الأهداف المرجوة في حدود سنة 2030 يتطلب إصلاحات كثيرة فيما يخص تطوير الاستثمار والأنظمة والقوانين الخاصة به وتتمحور الإصلاحات حول تحسين كفاءة الاستثمار العامة وكذا الرفع من جودة البنى التحتية ومحاولة تنويع مصادر تمويل المعدات من اجل ضمان أريحية اكبر للصندوق الوطني للمعدات من أجل التنمية وتخفيف العبء عليه وكذا محاولة إعطاء الأولوية لشراكة بين القطاعيين الخاص وإعداد آلية تنظيمية لإشراف عليها من خلال سن قانون تنظيمية ومراسيم.

❖ **إصلاح النظام المصرفي:**

من خلال تحديث المنتجات والخدمات التي تقدمها البنوك والرفع من مستوى جذب المدخرات وتوفير سيولة اكبر في هذا النظام مع تعزيز قدرات إدارة المخاطر لا سيما مخاطر الائتمان ومخاطر الصرف الأجنبي.

❖ **تشجيع المقاولة وإنشاء المؤسسات:**

إن تشجيع الفكر المقاولاتي وإنشاء المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة منها هو من أهم الاستراتيجيات التي تدعم نجاح هذا النموذج، كون هذه المؤسسات أثبتت نجاحها في الكثير من الدول خاصة في القضاء على البطالة وتوفير مناصب الشغل وكذا المساهمة في الناتج الداخلي الخام وزيادة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات وهو ما يخدم أهداف هذا النموذج خاصة فيما يتعلق بالتنوع الاقتصادي والخروج من التبعية الدائمة لقطاع المحروقات.

❖ الملاءة الخارجية:

والتي تكون من خلال الخروج من التباعية الكلية لقطاع المحروقات ومحاولة تفعيل الموارد الطاقوية الأخرى من أجل خفض الاستهلاك الطاقوي من جهة وكذلك تنشيط القطاعات الأخرى من أجل الوصول للهدف المنشود وهو وتتمثل الأهداف الأساسية المراد تحقيقها من خلال تنفيذ هذا النموذج والمتمثلة أساسا في :

- ✓ ضمان نسبة نمو منتظمة للناتج المحلي الإجمالي في مستوى 6.5% خارج قطاع المحروقات ما بين 2020 و2030؛
- ✓ الرفع من مستوى الدخل الفردي ومضاعفته ب 2,3 مرة؛
- ✓ مضاعفة حصة الصناعة حسب القيمة المضافة من 5.3% في سنة 2015 للناتج المحلي الإجمالي إلى 10 % في آفاق 2030؛
- ✓ عصرنة القطاع الفلاحي من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات؛
- ✓ تحقيق الانتقال الطاقوي بتخفيض الاستهلاك المحلي للطاقة من 6% سنويا في 2015 إلى 3% في السنة آفاق 2030،مع ضمان سعر حقيقي للطاقة واستهلاك اقل وأفضل في حدود الكميات الضرورية للتنمية تنويع الصادرات التي تسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع .

II. التجسيد الفعلي للنموذج الاقتصادي لدعم النمو في الجزائر

يعتبر تجسيد مضمون النموذج على الواقع، وتحقيق ماهو متوقع منه تحديا كبيرا يتطلب تضافر جهود جميع الجهات سواءً من الناحية المالية الاقتصادية وحتى السياسية.

1 . جانب المالية العامة

كما جاء في محتوى النموذج فهذا الجانب يحتوى على محاولة الرفع من مستوى إيرادات الجباية العادية وكذا ترشيد النفقات من أجل محاولة التخفيف من عجز الموازنة والقضاء عليه في حدود ثلاث سنوات (أي في غضون هذه السنة 2019).

فمن ناحية تحسين الجباية العادية في ظل انخفاض إيرادات الجباية البترولية، فالجدول رقم 02 يبين تطور حجم الإيرادات الجبائية خاصة العادية منها.

الجدول رقم 02 : حجم الإيرادات البترولية والغير بترولية بين 2013-2019(مليار دج)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018*	2019
الإيرادات البترولية	3678.1	3388.4	2373.5	1781.1	2372.5	2776	2714
الإيرادات خارج المحروقات	2279.4	2349.9	2729.6	3261.1	3435.4	3.938	3793

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي وقانون المالية لسنتي 2018 و2019.

* سنة 2018: تقدر الإيرادات البترولية النهائية ب 2349 مقابل 4074 للجباية العادية وهذا وفق القانون التكميلي لنفس السنة.

ومن خلال الجدول أعلاه يلاحظ الارتفاع المحسوس في حجم إيرادات الجبائية العادية بحوالي 1200 مليار دينار بين سنتي 2015 و2018 وهو ما يبين لجوء الدولة لتحسين نظامها الجبائي والضريبي من خلال عصرنة الإدارة الجبائية ومحاربة التهرب والغش الجبائيين هذا من جهة، ومن جهة أخرى الرفع في مستوى بعض الرسوم والضرائب وكذا للجوء إلى ضرائب جديدة، هذا الارتفاع ساعد على تغطية تراجع إيرادات الجباية البترولية والتي تراجعت بحوالي 1000 مليار مقارنة بالفترة التي سبقت بداية الأزمة العالمية والتي أدت لتراجع أسعار البترول.هذا ويبين الجدول رقم 03 حجم رصيد الميزانية العامة لدولة خلال المرحلة الحالية والتي يمكن القول أنها تأثرت بتراجع إيرادات المحروقات.

الجدول رقم 03 :رصيد الميزانية العامة خلال الفترة 2013-2019 (مليار دينار)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نفقات الميزانية	6092,1	6995,7	7656,3	7383.6	5535	8627	8557
إيرادات الميزانية	5940.9	4.3857	5103.1	5042,2	4740	6496	6507
رصيد الموازنة	-151.2	-1257.3	-2553.2	-2341.4	-795	-2231	-2050

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي ومشروع قانون المالية لسنتي 2018 و 2019

فالجدول رقم 3 يبين لنا التأثير الكبير للإيرادات البترولية على رصيد الموازنة بحيث مع انخفاضها تعاظم عجز الميزانية العامة خلال فترة الأزمة (بداية سنة 2014)، فبالرغم من الرفع من مستوى الايرادات العادية لكنها لا تستطيع تغطية النفقات واليت شهدت ارتفاعا كبيرا في سنة2018 والتي بلغت 8627 مليار دينار من بينها حوالي 1800 مليار إعانات اجتماعية.

أما من جهة رصيد الميزانية فالعجز تقلص مع سنة 2017 بحيث وصل إلى حولي 795 مليار دينار مقابل 2553 مليار مع نهاية 2015 وهذا راجع إلى الاعتماد على موارد صندوق ضبط الإيرادات في تمويل جزء من ميزانية الدولة، لكن مع نفاذه مع نهاية سنة 2017 انعكس ذلك على رصيد ميزانية الدولة والتي سجلت عجز في حدود 2230 مليار دينار سنة 2018 وحسب قانون المالية لسنة 2019 من المتوقع أن تسجل الميزانية عجز في حدود 2050 مليار دينار.

2 جانب الاستدامة الخارجية وتنويع الاقتصاد

يضم هذا البند في النموذج الجديد محاولة تقليص الفجوة بين الصادرات والواردات خاصة في ظل الاعتماد الشبه كلي على المحروقات كمصدر أساسي للعملة الصعبة، بحيث يبين الجدول رقم 04 التطور في حجم الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة مابين 2014 و 2018.

الجدول رقم 04: حجم الصادرات والواردات في الجزائر (مليار دولار).

	2014	2015	2016	2017	*2018
الصادرات	60.129	34.566	29.309	34.569	30.012
الصادرات خارج المحروقات	1.667	1.485	1.391	1.367	2.08
الواردات	59.670	52.649	49.437	48.981	33.7

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير البنك المركزي لسنة 2017 واحصائيات وزارة التجارة.

*** سنة 2018: الإحصائيات تخص 9 أشهر الأولى فقط والمتحصل عليها من موقع وزارة التجارة.**

وحسب الجدول الحالي فالميزان التجاري الجزائري سجل عجز بداية من سنة 2015 بسبب انهيار أسعار المحروقات والتي تشكل حوالي 98% من حجم الصادرات، وقد وصل العجز إلى حوالي 20 مليار دولار في سنة 2016 بالرغم من إنخفاض وتيرة الواردات لكن التراجع الكبير لصادرات المحروقات أثر على الميزان خاصة وأن المعدل الفصلي لسعر البرميل وصل إلى 31 دولار في 2016.

لكن سرعان ما تراجع هذا العجز مع ارتفاع حجم الصادرات في 2017 بعد ارتفاع أسعار البترول إلى مستوى 65 دولار، هذا وفي سبيل تقليص العجز اتخذت السلطات إجراءات عديدة لتقيد الواردات بحيث تم منع استيراد 900 سلعة في إطار السعي لتقليص فاتورة الواردات وكذا تشجيع المؤسسات المحلية على الإنتاج والتصدير في ظل الفجوة الكبيرة بين الصادرات خارج المحروقات والصادرات البترولية بحيث ترتكز الأولى على بعض المواد الكيماوية وبعض المنتجات الزراعية فقط.

الشكل رقم 02: هيكل واردات الجزائر

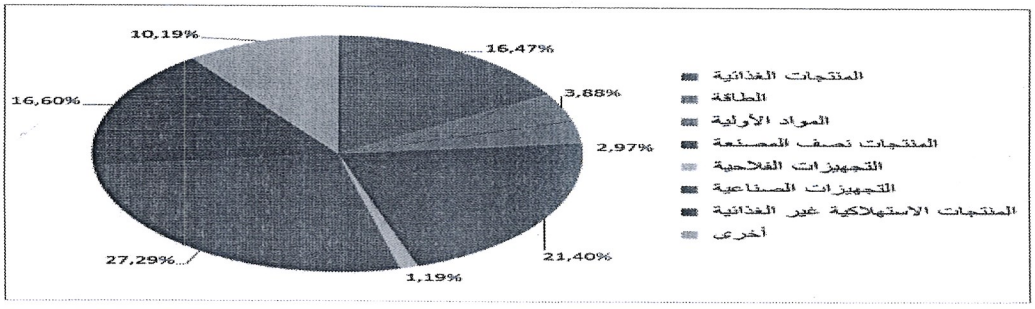

المصدر : تقرير البنك المركزي، 2017، ص 42.

فالشكل رقم 02 يبين لنا تنوع واردات الجزائر والتي ترتكز أساسا على التجهيزات الصناعية والتي تقدر بحوالي 13 مليار دولار هذا في ظل توجه الدولة نحو تركيب السيارات، ثم تليها المنتجات الغذائية والمنتجات الاستهلاكية مجتمعة التي تساهم بحوالي 32% من فاتورة الواردات والتي من المتوقع أن تنخفض مع قرار الحكومة منع استيراد 900 سلعة.

الشكل رقم 03: هيكل صادرات الجزائر

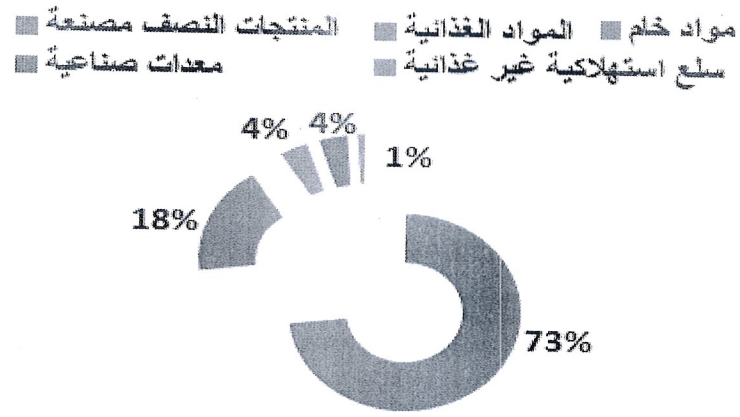

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الرابط:

http://www.andi.dz/PDF/importexport/2017/EXPORTATIONS%20HORS%20HYDROCARBURES%202017%20ar.pdf

أما الصادرات فالشكل رقم 03 يبين هيكل توزيع الصادرات في الجزائر والذي يرتكز على الأسمدة والزيوت والمشتقات البترولية بحوالي 73%، أما المواد الغذائية فتتمثل أساسا في السكر والتمور والمياه المعدنية والغازية والتي تقدر قيمة صادراتها مجمعة حوالي 285 مليون دولار وهو رقم هزيل في مقابل ذلك تبلغ حجم صادرات المواد الغذائية مجتمعة 348 مليون دولار.

أما الجانب الثاني من الاستدامة الخارجية فيشمل ضرورة تفعيل البرنامج الطاقوي من أجل تخفيف الاستهلاك الداخلي لطاقة والتوجه نحو استخدام الطاقات المتجددة، وهو البرنامج الذي وضع سنة 2011 والذي يهدف لتأسيس قدرة ذات أصول متجددة مقدرة بحوالي 22الف ميغاواط وهذا في حدود سنة 2030 منها 12الف ميغاواط موجه لتغطية الطلب الوطني على الكهرباء و10الاف ميغاواط للتصدير بشرط وجود طلب شراء مضمون على المدى الطويل، وتسعى الجزائر لتصبح بلد فعال في إنتاج الكهرباء انطلاقا من طاقة شمسية كهروضوئية وحرارية واللتين ستكونان محرك لتطوير اقتصادي مستدام ، بحيث تهدف أن تكون حوالي 40 % من إنتاج الكهرباء موجه للاستهلاك الوطني من أصول متجددة بحيث وفي حدود سنة 2020 من المفترض أن يتم إنشاء 60 محطة كهروضوئية وحرارية وحقول لطاقة الرياح ومحطات مختلطة وهو ما يقدر من خلالها إنتاج الكهرباء ما بين 75 و 80 تيراواط ساعي في سنة 2020 ومابين 130 و 150 تيراواط في سنة 2030

وتعتبر الطاقة الشمسية النقطة الأهم في ا لبرنامج الطاقات المتجددة، إذ يتوقع أن تساهم ب 37% من مجمل الإنتاج الوطني للكهرباء في سنة 2030 ،وطاقة الرياح تشكل المحور الثاني للتطور والتي تقارب حصتها 3 % من مجمل الإنتاج الوطني للكهرباء في سنة 2030.[6]

3 جانب دعم المقاولتية وإصلاح الجهاز المصرفي:

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي متنفس فعال من أجل تنويع الاقتصاد وتفعيل دورها في ترقية الصادرات خاصة مع قرار الحكومة منع استيراد 900 سلعة ومنح امتيازات أمام القطاع المحلي لرفع مستوى إنتاجيته، وحسب الجدل رقم 05 يتبين لنا الارتفاع المسجل في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات.

الجدول رقم 05: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحسب النشاط ونسبتها من إجمالي المؤسسات.

النشاط	عدد المؤسسات s12017	النسبة %	عدد المؤسسات S1 2018	النسبة %
الزراعة	6392	1.07	6877	1.09
الهيدروكربونات، الطاقة والمناجم	2843	0.48	2936	0.47
الأشغال العمومية والبناء	177727	29.83	182477	29.05
الصناعة التحويلية	92804	15.58	97728	15.56
الخدمات	316044	53.04	338201	53.83
المجموع	595810	100	628219	100

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME, n° 33, Edition novembre 2018 , p 13.

من خلال الجدول يتبين لنا التوجه الضعيف نحو قطاع الزراعة بحيث لا تشكل المؤسسات الناشطة في هذا المجال سوى 0.6% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهذا ما يشكل للجهات الوصية تحديا كبيرا من اجل تحفيز الاستثمار في هذا المجال من اجل تنميته والرفع من قدراته من اجل الوصول إلى الأهداف المرجوة والمتمثلة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

أما في جانب إصلاح النظام المصرفي من خلال زيادة كفاءته في استقطاب الموارد وكذا تمويل الإقتصاد ومحاولة تفعيل القطاع المصرفي الخاص الذي مزال بعيدا عن التمويل.

الجدول رقم 06: هيكل الموارد المجمعة والقروض الموزعة (مليار دينار).

القروض	2012	2013	2014	2015	2016	2017
حجم الودائع	7238	7787.4	9117.5	9200,7	9 079,9	10 232,2
حصة البنوك العمومية	87.1%	86.6%	87.7%	88.3%	87.1%	85.8%
حصة البنوك الخاصة	12.9 %	13.4%	12.3%	11.7%	12.9%	14.2%
مجموع القروض الممنوحة	**4285.6**	**5154.5**	**6502.9**	**7275.6**	**7907.8**	**8877.9**
حصة البنوك العمومية	86.7%	86.5 %	87.8 %	87.5 %	% 87.6	% 86.8
حصة البنوك الخاصة	13.3 %	13.5 %	12.2 %	12.5 %	12.4 %	13.2%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر سنتي 2016 و 2017

من الجدول يمكن القول أن التمويل البنكي الذي أساسه القروض يقع على عاتق البنوك العمومية والتي بلغ حجم القروض التي تمنحها حوالي 87% من إجمالي القروض، أما البنوك الخاصة فبلغت إجمالي القروض تقريبا 13 % خلال سنوات الدراسة والتي ترتكز أساسا على القروض الممنوحة للأسر والشركات الخاصة، كما تتكفل البنوك العمومية بتمويل القطاع العام حيث بلغت نسبة القروض الموجهة للقطاع العام من البنوك العمومية أكثر من 95% من إجمالي القروض والتي تم ملاحظة إحجام القطاع الخاص البنكي عن تمويل المشاريع ونشاط القطاع العمومي.

خاتمة

لقد بينت الأزمة البترولية الأخيرة ضعف الاقتصاد الجزائري وهشاشته أمام أي انخفاض لأسعار البترول في السوق العالمية وذلك بسبب انعدام مبدأ التنوع الاقتصادي والاعتماد الكلي على الجباية البترولية وهو ما يكلف الدولة في كل مرة عجز موازناتي متواصل وكذا عجز مستمر في الميزان التجاري.

❖ **نتائج الدراسة**

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى:

- ✓ إن الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الجزائري هو نتاج لتراكم أخطاء سابقة للحكومات المتعاقبة والتي فشلت في تحقيق مبدأ التنويع الاقتصادي والخروج من التباعية المتزايدة لقطاع المحروقات.
- ✓ تتأثر الموازنة العامة في الجزائر مباشرة بالانخفاض المحسوس في أسعار البترول وهو ما يبين فشل النموذج الاقتصادي السابق ولقائم على الجباية البترولية التي تعتبر الإيراد الرئيسي والممول الأول لنفقات العامة.

- ✓ تعتبر الجباية العادية ركيزة أساسية في النموذج الجديد بحيث تسعى السلطات لتحسين الحصيلة الجبائية من اجل تغطية الفراغ الذي تركه تراجع الإيرادات البترولية.
- ✓ إن التنويع اقتصادي ضرورة حتمية للخروج من التبعية المستمرة لقطاع المحروقات، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الأخرى والتي يمكنها الرفع من حجم الصادرات خارج المحروقات وكذا المساهمة في الناتج الوطني خاصة قطاعي الفلاحة والصناعة.
- ✓ لايزال التطبيق الفعلي لنموذج الاقتصادي الجديد بعيدا كل البعد بسبب عدم مرونة الاقتصاد الجزائري وعدم القدرة على تنويع الاقتصاد، في ظل الحاجة لإصلاحات شاملة لا يمكن لدولة تحملها في المدى القصير مع استمرار العجز الموازناتي.

❖ توصيات الدراسة

من خلال النتائج السابقة يمكن الخروج بالتوصيات التالية :

- ✓ محاولة تجاوز العقبات التي تحول دون التجسيد الفعلي للنموذج الجديد ومنه الوصول للأهداف المسطرة فيه.
- ✓ الرقابة المستمرة من قبل الجهات المسؤولة بهدف التأكد من التطبيق الفعلي لعناصر النموذج وعدم تركه عبارة عن إجراء مؤقت وضع لتجاوز انعكاسات الأزمة الحالية فقط.
- ✓ تقليص الاستهلاك الداخلي لطاقة وتقليل الاستعمال المفرط للموارد الناضبة ومحاولة تفعيل البرنامج الوطني لطاقات المتجددة والذي تم وضعه في 2011.
- ✓ ضرورة التركيز على تأهيل العنصر البشري باعتباره الأساس لكل عمليات التأهيل والتطوير في مجال التنمية والاستثمار.
- ✓ غرس روح المقاولاتية في أوساط الشباب الجامعيين وتشجيعهم على الإبداع والابتكار وكذا دعمهم على إنشاء مشاريع مؤسسات في المجالات المدعومة من قبل الدولة.

قائمة المراجع

---

[1] Le Nouveau Modèle De Croissance (Synthèse), Ministère Des Finances, Juillet 2016, P 2

[2] Op.cit, p 11

[3] تقرير البنك المركزي ، 2012، ص 97.

[4] تقرير البنك المركزي ، 2016 ، ص 77.

[5] Pour plus d'informations: Le Nouveau Modèle De Croissance (Synthèse), op.cit , pp 11-17

[6] مركز تنمية الطاقات المتجددة ، البرنامج الوطني لطاقة المتجددة و التفعيل الطاقوي ، الجزائر ، 2011 ، ص 4-9

نظرة عامة على ملامح الاقتصاد الجزائري

- أصدر صندوق النقد الدولي التقرير الهام عن الاقتصاد الجزائري وأهم القيود التي يواجهها وتحدياته الأساسية. وأهم ملامح هذا التقرير الآتي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في 2008 (170 مليار دولار وتتوقع أن يصل إلى 205 مليار دولار، وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج عام 2008 حوالي 5 آلاف دولار، وتتوقع أن يرتفع قليلا في 2015 أي حوالي 5470 دولار وتسيطر الصادرات من المنتجات الهيدروكربونية على نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي. مثلما هو الحال بالنسبة للاقتصادات التي تعتمد على صادرات الموارد الطبيعية وبشكل عام تتمتع الجزائر بالخصائص الكلاسيكية لاقتصاد نفطي.

تمتع الاقتصاد الجزائري بنمو مستمر منذ عشر سنوات بعد أزمة التسعينات وعلى الرغم من محاولات تنويع هيكل الاقتصاد إلا أن نقطة الضعف الأساسية لاقتصاد الجزائر هي الاعتماد الكبير على الإيرادات من الصادرات الهيدروكربونية في تمويل أنفاقه العام، وهي خاصية تشترك فيها الجزائر مع دول الخليج، فقد 98% من إجمالي صادرات الجزائر هي إيرادات نفطية كما هو الحال في الدول النفطية فالقطاع خارج النفط موجه نحو الداخل.

استمرت معدلات البطالة في الانخفاض بشكل كبير في العقد الماضي حيث انخفض من 17% سنة 2001 إلى 10,2% سنة 2009.

ولأن الجزائر قامت برفع مستويات الأجور في عام 2008 كان الحد الأدنى لسعر النفط اللازم لتوازن الميزانية قد ارتفع إلى 88 دولار للبرميل وهذا يعني ارتفاع هشاشة الوضع المالي في الجزائر، فإذا كان سعر البرميل غير مرتفع فالميزانية ستعاني من حالة عجز والعكس صحيح.

أهم خصائص الاقتصاد الجزائري :

يعد الوضع الخارجي للاقتصاد الجزائري قوي جدا، ففي نهاية 2010 بلغ إجمالي احتياطي النقد الأجنبي 157 مليار دولار، وهو يعادل أكثر من 3 سنوات من الواردات من السلع والخدمات، ويتوقع الصندوق أن يسهم التعافي الاقتصادي العالمي في تحسين أوضاع قطاع المحروقات في الجزائر وهو الشيء الذي سيساعد الحكومة على تبني خطط إنفاق أكبر ومن ثم فهو القطاع خارج المحروقات على نحو أفضل. تواجه الجزائر كغيرها من الدول النفطية ضغطا ماليا ناجما عن ارتفاع مستويات الإنفاق العام في الوقت الذي تتضاءل فيه الإيرادات خارج المحروقات.

مؤخرا قامت الجزائر برفع الأجور لمواجهة تدني القدرة الشرائية إلا أن الإنفاق العام قد زاد، بالمقابل تتبنى الجزائر سياسات دعم الغذاء بهدف توجيهها نحو الفئات المستحقة بصورة أفضل غير أن مناخ الاستثمار المتعلق بالجانب لم يحظ إلى التحسن خاصة وان القاعدة 51 % 49 % أدت إلى خفض الاستثمار الأجنبي، ويرى الصندوق ضرورة إعادة تقييم القرارات في هذا الجانب لرفع درجة جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي.

كذلك يلاحظ أن القطاع الخاص مازال ضعيفا وهشا ويترتب على الجزائر تشجيع برامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ودعم المبادرات الخاصة لدعم لتحسين بيئة الأعمال لتخفيف الضغط على الميزانية العامة للدولة

أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري

* ضرورة توقف الرفاه الحالي لحوزيادة الانفاق العام لرفع قدرة الجزائر على مواجهة -أي صدمات سلبية في الايرادات من القطاع الهيدروكربوني (المحروقات)

* ضرورة إهتمام الحكومة برفع كفاءة الانفاق العام والقيام بإصلاحات مالية لدعم آفاق النمو في الجزائر.

* ضرورة قيام الجزائر باتخاذ مايلزم لتحسين بيئة الاعمال بصفة خاصة للاستثمار الاجنبي المباشر وذلك لضمان إستمرار نقل التكنلوجيا الحديثة.

الحديد. العلاقة الموجودة بين هذه العناصر أن الإنسان بفضل عمله الاجتماعي و أثناء عملية النشاط الاقتصادي لا يستعمل وسائل عمل من أجل تحويل المواد الأولية، ليتحصل على سلع تلبي حاجياته و شمال و العناصر: وسائل العمل، تسمى "القوى الإنتاجية الاجتماعية".

المبادلة: هي نشاط اقتصادي يعبر عن عملية نقل البضاعة من شخص إلى شخص آخر أو عملية تقديم سلعة مقابل سلعة أخرى نقدية أو غير نقدية.

و المبادلة تختلف عن التداول فالمبادلة مرتبطة بوظائف، تجارية، و تعبر عن عملية انتقال السلع من شكل إلى شكل آخر أما عملية التداول فهي مرتبطة بوظائف الخدمات وتعبر عن عملية نقل البضائع من مكان إلى آخر.

أما عملية التداول فهي مرتبطة بوظائف الخدمات وتعبر عن عملية نقل البضائع من مكان المر آخر من الكل الصيانة – التغليف و التخزين.

التوزيع: يعبر عن عملية تقسيم الدخل الكلي أو الناتج الوطني (الكلي) بين الطبقات الاجتماعية التي تشارك بعد كلية مباشرة أو غير مباشرة في عملية النشاط الاقتصادي و هذا التقسيم يتم على شكل مداخيل: أجور العمل – ارح لأصحاب المؤسسات (ربوع لأصحاب الأراضي) .

– **الاستهلاك:** هي عملية استعمال السلع المنتجة أو الخدمات المقدمة، و يمكن التمييز بين الاستهلاك النهائي و الاستهلاك المنتج.

– **الاستهلاك النهائي:** عبارة عن عملية استعمال السلع و الخدمات من أجل سد حاجيات أفراد المجتمع سواء كانت حاجيات فردية أو جماعية.

– **الاستهلاك المنتج:** هو عملية ثم تمدد أو تواصل عملية الإنتاج باستعمال المواد الأولية و المواد نصف المصنعة.

التنظيم: هو تجميع عناصر الإنتاج و خلق مشروعات جديدة، و القيام بالإنتاج يكون باستخدام تكنولوجيا جديدة و ذلك بغرض تحقيق الربح، و من هذا التعريف يتضح أن التنظيم نوع خامس من العمل يعكس ضرورة توافر قدرات خاصة لدى المنظم أو رب العمل الذي يقوم بعملية التنظيم و يستطيع أن يكون شخصا أو مجموعة من الأفراد أو هيئة و من مهامه:

– القدرة على تجميع و تنسيق عناصر الإنتاج المختلفة.

– السعي إلى تحقيق الربح و تعظيمه. – القدرة على اتخاذ زمام المبادرة.

– القدرة على الإبداع و الابتكار و الرغبة في خلق مشروع جديد.

– اتخاذ القرارات المصيرية الجزئية.

د. العالم الخارجي (باقي العالم) RESTE DU MONDE

لا تستطيع أية دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي فهي بحاجة إلى استيراد ما تحتاج إليه سواء تفتحه و لا يكفيها أو لا تنتجه تماما . كما أن العالم الخارجي في حاجة إليها و لذلك فهي تصدر الفض من إنتاجها. فإذا هناك تعامل بين الأعوان الاقتصاديين الوطنيين والأعوان الاقتصاديين الأجانب. فالعالم الخارجي كعون اقتصادي هو مجموع الأعوان الاقتصاديين (مؤسسات، عائلات، إدارات، مؤسسات مالية التي تمارس نشاطها خرج إقليم الدولة وترتبط مع الأعوان الاقتصاديين الوطنيين .وخاصة المؤسسات الاقتصادية والمالية عن طريق التجارة الخارجية أو بصفة أعم المبادلات الاقتصادية الدولية.